٩٦٠
خصوصيات
٤١١٩٦
عجوة الفليوني
حاشية الفليوني
على شرح ايساغوجي
نسخة

٩٦٠ ه
٤١١٩٦
مخطوطات زكي

قوله الحمد لله افتتح كتابه بالحمدلة اقتداء بالكتاب العزيز ومملا بالاخبار واختار الجملة الاسمية على الفعلية للدلالة
على الثبات والدوام وقوله مسيخ احببته قال شيخنا ينبغي ان يراد من يحبه الله ويحب الله والاول مستلزم لثانى وبالعكس
اذ من لم يصدق باحد من رسل الله لا يصدق قائلا انه يحب الله قال ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله وعندي مسيخ وهو
بمعنى المطيع بالبلع الله يتعدى بنفسه تقول مسخت زيدا كذا اي اعطيته لابة مسخ من حفص اه وفي قوله باللطف الباقية داخلة
على المقصور قال الدماميني فاتم معنى اللبيب عند قول المتن وتختص الجملة بالاحكام الاولى ان يقول وتختص باحكام ان
الباعلى المقصور عليه اي فكان ينبغي للشان يقول

هذه حاشية العلوي على مسيخ الانام

اختص الحمد لله الذي مسيخ باحببته اللطف والتوفيق

على اسياخوجي على التمام والكمال

على المعنى وما قاله الدماميني من الاولوية ممنوع

ونفعنا بهم ونفع بالانام

الباعلى المقصور عليه محل في غير مادة الاختصاص

بجاه سيد الانام

كما فطر صاحب المعنى وكذلك يقال هنا في عبارة الشم
الذين من لوازمها انتفال النفس فتوخذ في حقه تعالى

الاحسان قال شيخنا فان قلت لا يختص اللطف بمن احبه الله تعالى
وصف العبودية فافاد ان اللطف يشمل كلا احد من الكافر فكيف

احببه الله قلت الذي اللطف للكمال اي اللطف الكامل على ان الخصوصية
باللطف فقط بل في اللطف والتوفيق معا ومن احبهم الله محفوفون بالالطاف واذكر دليلهم فان دليلا يام
في ضمنها الطاف كثيرة ذلك او نوادا وكثرة شهود الله تعالى بان كان من التلي يشهد الله حال البلوى اكثر من شهوده
له حال عدمها ومن هنا قال ابن عطاء الله ورود الطاقات من اعياد المريدين قوته والتوفيق هو خلق قدرة الطاعة في العبد
يزاد بعضهم ويسهل سبيل الخير اليه لا يريد الكافر قالوا ليس موقعا صح انه فيه قدرة الطاعة ولا حاجة الى هذه الزيادة
لان القدرة عند المحققين من المتكلمين عرض يقارن الفعل لا يتقدم عليه ولا يتاخر عنه فيلزم من خلق قدرة الطاعة
وجود الطاعة فالكافر ليس له قدرة طاعة بالمعنى المذكور نعم لا نسلم انه مستطيع والاستطاعة غير القدرة لكن قد
تطلق القدرة على الاستطاعة على سبيل التسامح في اصطلاح المتكلمين فيكون قادرا على الطاعة بمعنى انه مستطيع لانه
قادر بالمعنى المصطلح انه سيخ امام ادنى زيادة في قوله ويسر لهم سلوك سبيل التصور والتصديق اي سهل لهم الذهاب
باذكارهم حتى ادركوا ما هيات المفردات وبنت المركبات اعلم ان حصول صورة الشيء في الذهن المسماة بالعلم ينقسم الى تصور
وتصديق فالتصور الواقع فيما للتصديق هو حصول صورة الشيء في العقل بشرط عدم الحكم وسمي عندهم بالتصور الساذج
واما التصديق فقد وقع فيه خلاف في انه مركب او بسيط فذهب الامام الى انه مركب من تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور
السبة الحكمية التي هي مورد الايجاب والسلب وتصور الحكم فهو مركب عنده من اربع تصورات ولا يرد عليه ان التصورات
عنده كلها ضرورية فيلزم ان يكون التصديق ضروريا مع انه ينقسم الى ضروري ونظري يجوز ان يكون هذا التصور المسمى بالحكم
هو الحكم فقط بخلاف سائر التصورات ومختصا من بينها بجواز كونه نظريا والتصديق عند الحكماء هو الحكم فقط والتصورات
الثلاثة شروط لا شطور خلافا عند الامام كما تقدم فالتصديق عندهم بسيط وعنده مركب وينبغي ان يراد بسبيل التصور
المعرفة بسبيل التصديق العلم والاقية فان الموصل الى التصور هو المعرفة والموصل الى التصديق هو الاقية فشبه
المعرفة والاقية بالسبيل واستعمل لفظ السبيل فيهما على طريقة الاستعارة التصريحية والقرينة ذكر التصور والتصديق
ويصح ايضا ان يكون شبه التصور والتصديق بموضع بعيد لا يتوصل اليه الا بعد سلوك طريقه الطويل بدليل ذكر
التيسير تشبيها مضمرا في النفس على طريق الاستعارة بالكناية واثبات السبيل تخييل قوله على اشرف خلقه من الانبياء
والرسل والشرفية على الانبياء والرسل بتفضيل من الله بمحض اختياره لان الوجب للتفضيل فضائل وجزئ فيه دونهم
عليهم الصلاة والسلام كذا نقله شيخنا عن بعض الائمة قوله الهادي اي الدال والسوا المستقيم والمراد سوا الطريق دين الاسلام
وهو من اضافة الصفة الى الموصوف اي الطريق السوا اي السوي اي المستقيم الحائرين قال في المصباح حزت الشيء احوزه حوزا
في اللغة الشق قال تعالى الم نشرح لك صدرك ويطلق لغة ايضا على الكشف والايضاح وعرفا اسم للالفاظ مركبة مرتبا خاصا
باعتبار دلالتها على المعاني تاما على المختار عند المحققين من ان اسما الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الالفاظ المخصوصة

و[illegible] الكتاب هو بمعنى مكتوب اي مجموع او بمعنى كاتبة اي جامع من الكتب وهو لغة الضم والجمع وعرفا اسم لجنس من الاحكام او لجملة
من العلم ثم غلب في عرف الشرع على كتاب الله تعالى وفي عرف النحويين على كتاب سيبويه وفي اصطلاح الفقهاء على اسم لطائفة من
المسائل المعتبرة [illegible]
[illegible]
العلوم العقلية والنقلية [illegible] ابن الحاجب [illegible]
النقلية فقط [illegible] القطب الشيرازي [illegible] في جميع اقسام العلوم [illegible]
[illegible] ان ملا جامي بنى كلامه على عدم الاعتداد بالعلوم [illegible]
[illegible] والافكار من الكلمتين [illegible] في علم المنطق [illegible]
والمشهور ان الظرفية [illegible] البيان يمكن تفسير هذه الالفاظ [illegible]

[illegible]

الخصوص لفظية وقرينة الثاني عقلية [illegible] ان قرينة الاول قد تنفك وقرينة الثاني لا تنفك رابعها ان الاول نقل
حقيقة بخلاف الثاني فانه مجاز [illegible] فهو حسبي ونعم الوكيل حسبي اي كافيني عن ان اطلب العون والتوفيق من غيره
والوكيل فعيل بمعنى فاعل ومعناه الحافظ [illegible] ونعم الوكيل اي الحافظ لنا وهذه الجملة [illegible] ونعم الوكيل جملة
فقصد بها انشاء المدح لله تعالى وهي معطوفة اما على حسبي فلا يلزم [illegible] عطف الانشاء على الخبر لان حسبي مفرد وهو لا يوصف
بنى واما على جملة وهو حسبي [illegible] تقدير القول [illegible] المعطوف في الحقيقة جملة خبرية [illegible]
لا تضر في صحة العطف او ان الواو اعتراضية بناء على جواز الاعتراض في الاواخر [illegible] الابتدا [illegible] متعلق الجار والمجرور
وقدره عاما [illegible] ولم يقدره خاصا [illegible] ذكره [illegible] خلاف والراجح منه تقديره فعلا خاصا
موخرا لانه انسب بالمقام واوفي بتادية المرام [illegible] على تلبس الفعل كله على وجه التبرك والاستعانة لا يقال تقديره
عاما اولى لموافقته لما قرره النحاة من تقدير متعلق الظرف [illegible] المستقر من مادة الكون ونحوه لانا نقول ذاك اذا لم تقم
قرينة على الخصوص وهنا قد وجدت وهي ان المذكور بعد التسمية مولف فيقدر المتعلق من مادته وذا قال
البيضا [illegible]
قوله نحمد

قوله نحمده انما اختار الحمد على الشكر مع ان المتبادر من العبارة ان الحمد [illegible] في مقابلة نعمة التوفيق [illegible] والنعمة [illegible]
ولا سيما وهو يقتضي المزيد لئن شكرتم لازيدنكم [illegible] ذبابة القران المجيد [illegible] التحميد [illegible] الحديث [illegible]
[illegible]
والمراد به [illegible]
[illegible]

[illegible]

انه صلى الله عليه وسلم [illegible] الظاهر فقد تكون نعمة في المعنى [illegible]
كل حال [illegible] على الضراء [illegible] بالقضا [illegible]
الثواب [illegible] المومنين [illegible] الاشعرية [illegible]
للفعل ولا [illegible] الاول واجب قال تعالى [illegible]
اي اعتقاد كون النعمة [illegible] واجب [illegible]
بالقلب فهو واجب [illegible] الواجب [illegible]
على الطريق المستقيم الطريق الذي [illegible] الاعمال الصالحة [illegible]
الانبياء [illegible] الطريق الثالثة [illegible] الصلاة عليه [illegible]
من الصيغ ويحتمل الصلاة المعهودة [illegible]
تعالى [illegible] الذين امنوا صلوا عليه [illegible]
الصلاة الابراهيمية [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وآله وصحبه وسلم تسليما

ويستحسن ان اولى ما ينطق به اللسان من الكلام كلام الملك العلام واعلى ما تالف في العقول من القضايا والاحكام حمد الله الذي لم يزل مشكورة على الدوام والصلاة والسلام على من هو بالصدق من الانام على الرواصحابه المتزهين عن الخطاء العقول والاوهام وبعد فهذا ما تيسر تعليقه من الفوائد البديعة النظام على شرح ايساغوجي للامام العلامة زكريا الانصاري شيخ الاسلام نفع الله به جميع الانام على ممر الشهور والسنين والايام انه مفيض جزيل العطاء والانعام منح احبته يجوز ان يتعدى بنفسه وبالواسطة كافعل المهم ومعناه الاعطاء من غير مقابل والاحباء جمع حبيب بمعنى محب او محبوب اي من يحبونه او من يحبهم او هما معا للروم الاول للثاني غالبا واجمعه عما للعطف اي الرفق في الامور والاقدار على الغير كايايي فعطف التوفيق عليه مرادف ويسر من اليسر ضد العسر اي يسهل وصيرلهم عايدة في الاحيان ولو استطه لكان اعم واولى اذ تيسير ما ذكره لا يختص بهم دايما ولا غالبا واصل السلوك المرور والسبيل الطريق والمراد بهما هنا معرفة ما ذكره واشار بالتصوير والتصديق الى براعة الاستهلال اي حسن الابتدا المشار به الى تعيين الفن الذي ذلك المولف موضوع فيه والصلاة سيايي معناها والسلام بمعنى التسليم او السلامة من النقايص والخلق بمعنى المخلوق ومحمد بدل من اشرف والهادي وصف له ومعناه الدال والسوا المستقيم والطريق دين الاسلام وعلى اله وهم المومنون والمومنات من بني هاشم وبني المطلب وقال النووي الاولى ان مراد بهم في مقام الدعا كل هنا كل مومن والصحب جمع صاحب بمعنى صاحبي وهو من اجتمع مومنا بنبينا محمد صلى الله عليه وسلم بعد نبوته اجتماعا عرفيا ولو غير مميز اونايما او غافلا او لم يرو احدهما الاخر وعطفه على الاول خاص على الثاني وعام من وجه على الثاني الحايز من الحيازة بمعنى الجمع كثيرا او غالبا للمصدق في اقوالهم

اصالة

٩٤٧٩

اصالة وفي افعالهم واعتقادهم تبعا والتحقيق بمعنى احكام الامور واتقانها يوصف على الوجه الحق هذا شرح ايكشف والفتاح للكتاب بمعنى كاتب اي جامع او مكتوب اي مجموع وهو لغة الضم والجمع وعرفا اسم جنس من الاحكام الوحيية من العلم وسمي الله بسمي رسالة وهو لغة والعلم عبارة عن ثلاثة ذلك لغة كالكتاب العلامة بتشديد اللام وهو الجامع لانواع العلوم المعقولة والمنقولة اثير بفتح الهمزة وكسر المثلثة وسكون التحتية واخره مهملة ومعناه المختار لكذا او من كذا والدين ما شرع من الاحكام الازهري بفتح الهمزة وفتح الموحدة وسكون الهاء نسبة الى قبيلة يقال لها ابهر او غلط من جعله بسكون الموحدة وفتح الهاء وسيايي معنى ايساغوجي وعلم المنطق يحمل الغاظه بفك تراكيبها من بيان الفاعل والمفعول ونحو ذلك ويبين مراده اي الكتاب او مولفه او مراد مولفه على حذف المضاف اي يظهر المراد منه بعد ذلك الفك ويفتح مغلقه اي يوضح مشكله بعد بيان مراده ويعتمد مطلقه المحتاج الى تقييد بذكر شرط او نحوه بعد زوال اشكاله وقد علم انا كل وصف فيه زيادة على ما قبله على وجه متعلق بتلك الافعال او وصف لشرح والمراد بالمطالعة عدم التطويل ومنهج عطف على وجه اي طريق واضح ومنيف عال شريف المطلع بفتح الميم وسكون الطا المهملة وفتح اللام اي مكان الطلوع للوقوف على معاني العلوم او ذلك الكتاب المشروح وهذا الضبط هو الظاهر من عبارته والمسموع من الفاظ المشايخ ويجوز كونه بضم الميم وكسر اللام وغير ذلك مما سيايتب المقام اي ابتدا ذهو بيان متعلق المجرور واولى منه اولف ليتم فيه اوصاف الاولوية الثلاثة من كونه فعلا وموخرا وخاصا للعموم لجميع المولف عملا مفعول لاجله او حال من ضمير ابتدي اي عاملا بكتابه تعالى كما في بعض النسخ وبخبر اي بحديث وهو عطف على بكتابه وفيه عدم التنوين للاضافة لجملة ما بعده والتنوين يجعل

ما بعده بدل لا منه كل امر مرفوع مبتدا خبره فهو اى والبال الحال الذي
يهتم به شرعا يخرج المكروه فتكره التسمية عليه والحرام فتكره ايضا او حرم
لم يبدا فيه اى لا يتحقق اوله فالظرفية للمبالغة بسم الله اى ابدي
بخصوص هذا اللفظ وفي رواية بسم الله اى باسم من اسمائه فهو
اجدم وفي رواية ابتر وفي رواية اقطع ومعناها ما ذكره المولف
بحمد الله فهو عطف على بسم الله وفي رواية بالحمد لله وكان الاولى ايتاؤه
بهذه ليناسب سابقه وهذا دليل لمقدم على مدلوله لرعاية الاختصار
وحسنه ابن الصلاح اى تقل تحسينه بناء على ما قاله عن نفسه واهل
عصره الله لا يشبهي لهم التحسين ولا التصحيح ويحتمل انه حسنه بنفسه
وذكره ما تقدم لا يمنع من وجوده في بعض الافراد فتامل ينشئ عليه
من الثناء وهو الذكر بالخير والكلام الجميل اذ الحمد اى اللفظي من حيث
والمراد باللسان الة النطق والتبجيل التعظيم كما في بعض النسخ
بالفضائل هو فضيلة وهي النعم القاصرة كالشجاعة والعلم بمعنى الملكة
فيهما والفواضل جمع فاضلة وهي النعم المتعدية كما مذكور بين بمعنى
ظهور اثارها لما من العمل بالكتاب العزيز في الابتداء وتردد الحمد
الحمد ثانيا ومن العمل بالجزء في الاول فقط فتامل وجمع اى الجمع
بين الابتدائين اى بين الصيغتين الموصوفتين بالابتدائية الروايتين
لا تعارض بينهما اى بين صيغتي الابتدائية فيهما اذ الابتداء
اى من حيث هو حقيقي وهو ما لا يسبقه شيء مما له تعلق به بالجملة
لو اسقط الظرف لكان اولى اذ هذا اللفظ علم على الحمد لله وهو لم يتقدم
فتامل وافهم واختار الجملة الفعلية وهي نحمد الله على الجملة الاسمية
وهي الحمد لله والاولى تفيد التجدد والحدوث والثانية تفيد الثبات
والدوام وفيما يأتي كان الوجه اسقاطه لما لا يخفى على المتامل
بمضمونها اى الجملة الاسمية وانظر ما معنى بهذا المضمون الذي
يحصل العجز عنه فتامل واتى اى المصنف بنون العظمة اى في نحمد الله

قوله اظهار

قوله اظهار الملزوم وما كان الوجه ان يقول لجلالة ملزوم وما مع ان البحث
ليست اظهار الملزوم وما ملزومة للحمد كما يعلم مما يأتي وذكره لما لا يوجب التزام
المذكور والذي هو نعمة عطف بيان او بدل من الملزوم ايضا او من تعظيم
الله تعالى بيان للملزوم ايضا ونعمة او الذي والتاء لتصير جمعا الشيء ادخل
لغيره امتثالا لاظهار لا بعيدا لتعظيم او بدل رعاية للمقام
اى يحمده حمدا بليغا معتادة لتقريب تعلق الجار به وبلاغته من حيث
الترتيب مما تقدم لنا صين تعظيم عايد للمولف اخذا مما قبله ويحتمل
تعميمه لغيره من الوفقين على بعد خلق قدرة الطاعة لو اسقط لفظ
قدرة لكان صوابا كما يعلم من محله وكذا ما بعده لا مطلقا اى لاحدا
مجردا عن مقابل بعد اهو الوجه في تفسيره فتامل وافهم والله الهادي
لان الاول واجب الخ لا يخفى ما في هذه العبارة من التجوز المؤدي
خلاف الواقع والمراد منها ان الحمد الاول الذي في مقابلة النعمة
اذا وجد يثاب عليه ثواب الواجب وان الثاني يثاب عليه ثواب
المندوب اى دالة هو تفسير لهادية وعلى الطريق بيان لمتعلقها
وليس تفسير الطريق في كلام المص كما هو ظاهر الا ان يكون اشارة الى
ان كلام المص مقلوب وان المعنى عنده ما هو في النسخة الثانية فتامل
وافهم وفي نسخة الواو وهي المناسبة للنسخة قبلها وتسلم
هو ساقط من بعض النسخ وعليها فلعله اتى به لفظا ليخرج من كراهة
افراد احدهما على الاخر من الصلاة اى لفظ نصلي مشتق من
المصدر الذي هو الصلاة وقيد المص بقوله عليه ليخرج به الصلاة
بمعنى الدعاء او بمعنى ذات الركوع والسجود واشار بقوله المامور
بها الى ان المراد من الصلاة عليها طلبها عليه من الله تعالى اذ لا
يتصور معناها الاتي الا في حقه صلى الله عليه وسلم ولذلك توقف
الصحابة في طلبها منهم عليه حيث سالوه عنها فتامل قولوا اللهم صل
على محمد وعلم بالاجماع ان هذه الصيغة لا تتعين ولفظ الى اخره

غاية المنطق على قسمين قسم قد خلى عن الغلطة كما هنا فهذا لا خلاف في جواز الاشتغال به بل هو فرض كفاية
لانه تحرير العقايد الاسلامية ودفع الشبه عنها فرض كفاية ودفع الشبة المذكورة يتوقف على حصول القوة في هذا
الفن وما يتوقف عليه الواجب فهو واجب اي وجوبا شرعيا وانما جعلنا الم على الوجوب لاصطلاح العادي نظرا
لقول الم لمن يريد الشروع في شيء من العلوم فاقلت بعضهم من هذا الكلام ان الشروع في كل واحد من العلوم
يتوقف على معرفة هذا الا
عن اعراضها الذاتية ليتوصل به الى المقصود المذكور وكل ما هو كذلك
الاصطلاحات وهو ظاهر
يقال لهم موضوع كبدن الانسان في الطب من حيث الصحة والمرض
الفساد قلنا هذا الكلام
وكما قال المكلف في الفقه من حيث الحرمة والحل وكالادلة السمعية
من باب الترغيب او المراد من
في الاصول من حيث استنباط الاحكام الشرعية منها والكلمات العربية
الوجوب الوجوب الاستحقاقي
في النحو من حيث الاعراب والبناء وهكذا وبسمت المذكور ان موضوعا
فالدفع السهل والفساد يدل
لانها توضع اي توخذ مسئلة متفقا عليها وانما يجري الكلام في اعراضها
على هذا قول الغزالي من لا ثقة
فتامل واعلم ان هذه المذكورات تسمى العوارض الذاتية الاولية
له بالمنطق لا ثقة بعلمه وبي
وخرج بها الذاتية الثانية ككون الحيوان ذاتية للانسان اولا
عدم الثقة بعلمه انه لا يعتمد
والناطقية كذلك وهكذا وهذه ليست من بحث المنطقي وقيل فيه
عليه ولا يتلقى منه بالقبول
مراجعة اوردنا اي ذكرنا واختار هذا اللفظ للاشارة
وقال الامام السيوطي العلوم
الى المذكور فرقا كالما الذي يزيل الظماء عن وارده اذا شرب منه
كلها طوع اليد لمن كان
اصطلاحا هو بيان للمراد من الوجوب فيخرج به الوجوب
له قوة في هذا الفن
الشرعي المودي تركه الى الحرمة والوجوب العقلي الذي يمنع الشروع
وقال بعضهم لا
بدونه كالتصور بوجه ما والاصطلاح اتفاق طايفة على امر معهود
يعطى الله هذا
بينهم يقارحونه استحضاره اي ملاحظته وبرعايته
العلم بكماله الا
بوجهه لمن يبتدي اي يريد الشروع في علم المنطق من العلوم
اصطفاه
اي غير علم المنطق لانه آلة لغيره كما مر وما ذكره عن الغزالي
من عباده
دليل للوجوب المذكور ومعنى عدم الثقة بعلمه عدم قدرته
ولما قرر
على اتيانه لو طلب منه مثلا والمعيار الميزان الذي يحرر به الشيء
صاحب
لمعرفة نقصه ورجحانه وحصر المم الآتي فيه اشارة الى
السلم الخلف فيما
ان المراد الحصر الجعلي وهو الحاصل بجعل الجاعل كما تحققه والكل
الاستشهاد به على ثلاثة
في اجزايه فخرج به الحصر الاستقرايي الحاصل بالتتبع لافراد
احوال الاول قسم على
الشيء حتى لا يبقى منها فرد بحسب استقرايه والحصر العقلي وهو
المنطقة المختلط بالفلسفة
الذي لا يمكن في العقل فرد زايد عليه كالدايرين النفي والاثبات
كما تقدم اه وسماه معيار العلوم
الحصر الحقيقي وقد يطلق الحصر على ما يعم الاضافي
المعيار عن الاصل الميزان الذي يعبر
كحصر الدلالة في المطابقية وغيرها وحصر الدلالة الوضعية
به عن صحة الشيء عند ارادة معرفة
في الثلاثة
تقصه من كماله ولا شك ان هذا
الفن مهمن المثابة ان يعبر به صحة
الفكر من فساده فشبه الفن بالميزان
بجامع ان كلا يختبر به الشيء ويميز
المشبه به للمشبه على طريقة
الاستعارة المصرحة هذا وقد
يطلق المعيار على ما يحتفظ الشيء
ويستذل به ويتبين قويهم الاستثنا
معيار العلوم اي مقتض ومستلزم ا
له

قوله اي طالبا منه المعونة وفي كلامه اشارة الى الرد على الجبرية القايلين بان العبد لا قدرة له اصلا وعلى المعتزلة
القايلين بان العبد يخلق افعال نفسه ووجه الرد على من ذكر هو ان المم لما طلب الاعانة من الله على الفعل
ولم يطلب احداث القدرة استفد ذلك بان قدرته ما هي مستند كسبه الا وانها عاجزة عن الشيء
بدون ما ذكر فلم يبق في القدرة اصلا كالجبرية ولم يثبت الاستقلال بالفعال كما يعتبر المعتزلة
في الثلاثة الآتية فتامل المقصود اي المهم لا من حيث كونها من المنطق
خاصة اذ مقصود المنطقي تحصيل المجهولات والمجهول اما تصوري
والموصل اليه القول الشارح المركب من الكليات الخمس واما تصديقي
والموصل اليه الحجة المركبة من القضايا والبحث الاول من الحجة المذكورة
ليس من ذلك فتامل بحث الالفاظ اي اشاريتها المذكور الى ما هو
في علم المم ولا ذكر بحث متوقف على ما قبله والبحث لغة التفتيش
واصطلاحا هو حمل المجهولات على الموضوعات وقال بعضهم هو الغوص في المطلوب
في العلوم لانتاج الحجج على المخصوم وبحث الكليات الى هذه الاربعة
مع البرهان والجدل والخطابة والمغالطة والشعر هي ابواب المنطق الستة
ومع ذكر الالفاظ تصير عشرة ولعل الشارح اراد بالقياس ما يشمل
الحجة المذكورة وهو القياس بحسب المادة واما القياس بحسب الصورة
فهو خاص بالاقتراني والاستثنايي وهذا مقسم للقياسات الحجة فلا
يجوز عد قسمها فراجعه مستعينا لما يات هنا بضمير العظمة كما مر لان
هذا من باب الدعا والمناسب فيه الخضوع والافتقار ولذلك لم يذكر
المستعان فيه اذ انا بجموعه الله بكسر الهمزة ويجوز فتحها معطوف على
اي معطي النفع الفايض لكثرته وعطف الجود عليه الذي هو اعطا ما ينبغي
لا لغرض ولا لعلة خاص على عام مطلقا او من وجه وتفسير الم يشعر
بعكس ذلك واشار بقوله على عباده الى عموم الدعا المرجو فيه قبول
الخصوص هذا فيه اشارة الى حذف المبتدا ويجوز عكسه وهو اولى
لان المبتدا الركن الاعظم اي ومما يجب استحضاره الآ اسيا غوجي
هو لفظ يوناني مركب من ثلاثة الفاظ واصله اسيا بمعنى انت واغو
بمعنى انا وآي بمعنى هناك فقلبت الكاف جيما وحذفت الالف من الاخيرين
معناه الكليات الخمس فتسمية هذه الرسالة به من تسمية الشيء باسم
جزيه وجعله لهذا المعنى اصطلاح للمم وهو من العلم المنقول عن علم اخر
وعن وصف كايات الجنس الآ هو بيان للكليات الخمس من تفصيل

في الثلاثة

عن سوال معناه ان المنطقي من حيث كونه منطقيا انما نظره الى ما يتعلق
بالذهن والكليات عنده تصور المعاني بالذهن لا الفاظ الدالة
عليها فذكر تلك الالفاظ ليس من مباحثه وكذا الدلالات لانها من تعلق
الالفاظ وتقرير الجواب تسليم ذلك ولكن لما كان اتصال تلك المعاني والمفهومات
الى ذهن السامع والمتعلم واثبات الاحكام ودفع الشبه وغير ذلك متوقفا
على الالفاظ تعين عليهم ذكرها لبيان معانيها الموصلة الى ذلك
على معرفة الدلالات الثلاث اي على العلم بها لان العلم والمعرفة مترادفان
على الارجح ولا يمنع منه عدم اطلاقها على الله تعالى لانه من حيث ابهام اللفظ
ما لا يجوز عليه من سبق الجهل وقيل تختص المعرفة بالجزئيات والبسايط
وعلى هذا فلا يقال على الله تعالى قطعا ولو قال على الدلالة فقط لكان
اولى لانها محل التوقف بقطع النظر عن كونها ثلاثا اولا واقسام
اللفظ عطف على معرفة او على الدلالة وهو اولى وقدم الدلالة على
اقسام اللفظ لان الاستفادة من الالفاظ من حيث معانيها الدالة
عليها والدلالة شرط في الاستفادة والشرط مقدم ولان تسمية اللفظ
بالدال متوقف عليها اللفظ الدال لاخراج المهمل
والا فهو مستدرك فتامل وهو اي اللفظ الدال لاطلاق الدال
ولاطلاق اللفظ فافهم ما وضع لمعنى وهو الوضع الغربي وهو
جعل اللفظ دليلا على المعنى اي جعل اللفظ تابعا المعنى ومقابله وفي
هذا اشارة الى ان المراد بالدلالة هنا اللفظية الوضعية وهي واحد
من اقسام الدلالة الستة لانها اما لفظية او غيرها وكل منهما اما وضعية
او عقلية او طبيعية فالوضعية من الاولى ما ذكره المص وسيأتي والعقلية
منها كدلالة لفظ المتكلم غير المربي على حياته والطبيعية منها كدلالة اخ
بفتح الهمزة والخاء المعجمة على التوجع والتحسن ودلالة اح بفتح الهمزة
او هما والحاء المهملة على وجع الصدر مثلا والدلالة الوضعية من غير
اللفظية كالخط والعقد والنصب والعقلية منها كدلالة حمرة الوجنة
والارتعاش على الشارب والطبيعية منها

المجموع واحتيج لمقدمة وهو من اختصار الكل في اجزايه ووجه
اختصارها في الخمس ان الكلي اذا تصور اي افراده فاما ان يكون تمام ماهية افراده
او داخلا فيها او خارجا عنها والاول النوع كالانسان لزيد وعمرو مثلا
والثاني اما واقع في جواب ما هو اولا والاول الجنس كالحيوان للانسان
والفرس والثاني في الفصل كالناطق لزيد وعمرو والثالث اما واقع في جواب
اي شيء هو اولا والاول الخاصة كالضاحك لزيد وعمرو والثاني
العرض العام كالماشي لهما وغيرها وقدم الجنس على ما بعده لانه جزء
من النوع مبهم ذاتي والنوع كله والفصل معين له والباقيان عرضيان له
وقدم النوع على العرضين لانه ذاتي وعلى الفصل مع ان الفصل جزء منه
لوقوعه في جواب ما هو بخلاف الفصل وقدمه على العارضين لانه ذاتي
وقدم الخاصة على العرض العام لوقوعها في جواب اي شيء هو والعرض
لا يقع في جواب شيء فتامل وقيل معناه اي معنى ايساغوجي الدخر
بفتح الميم والخاء المعجمة اي مكان الدخول فهو من تسمية الدال باسم
محله واشار بقوله سمي ذلك الى ان المكان المذكور هو الحكيم الذي
استخرج هذا العلم فوصف بالمدخل ثم عبر عنه بايساغوجي وهذا
الحكيم يسمى بالبوثانية آريشطوا بمد الهمزة وكسر الراء وسكون السين
وقيل ارقسطاطاليس وقيل باسم متعلم اي فهو من تسمية الشيء
باسم متعلمه وذلك كما قيل ان حكيما كان قد اودع الكليات الخمس
عند شخص اسمه ايساغوجي وسافر فكان ذلك الشخص يطالعها
فلا يقدر على استخراج جميع ما فيها فلما عاد الحكيم قرأها عليه فكان
يخاطبه عند تقرير المسايل باسمه وقيل ان ذلك كان اسما لذلك الحكيم
فسمي باسم متعلمه وقيل انه اسم لورد له صفة اوراق فنقل الى هذه
الكليات فهو من تسمية الشيء باسم شبهه وفي نسخة الهود فتح لما
عساه ان يقع من نسبة الشارح الى سهو او خطا في تقرير مسئلة على نسخة
وقعت له ثم يوجد في نسخة اخرى خلافها وتمام ان هو جواب

عن سوال
اي فيقف عليها واقف فيخطر له ان
على الشراح الصواب فيصحح ما الامر كذا

على الكل وصغرة الوجه على الوجل اي الخوف ولا يخفى على المتامل ما بين هذه
الدلالة من العموم المطلق او غيرها ومن ذكرت عليه فلرجع الى مجال الاقتامل
اي موافقته له اي موافقة كل منهما للاخرى فالمفاعلة على بابها والمراد
بها المساواة اخذا مما بعده وهو اشارة لوجه التسمية المذكور والمغايرة
بالنون قبل المهملة ما يدل عليه مثلا والمراد بما وضع له جميعه وهو مراد
من عبر بتمامه فتامل اذا لو افقا بحذف تا الثالث وفي نسخة بابتمامها
لتضمن الاهو اشارة الى تعدها على دلالة الالتزام لانها خارجة
عن المعنى والى وجه تسميتها بذلك لان الجزء في ضمن الكل وقدم المطابقة
على هذه مع ان الجزء مقدم على الكل كما مر لان ذاك من حيث التركيب وهذا
من حيث الجزئية اذ معرفة الجزء من حيث كونه جزء يتوقف على معرفة كله
وقدما على الالتزام لما يأتي ان كان له اي للمعنى جزء واشار الى دلالة
المطابقة قد تستعمل في غير تضمن ولا التزام فلا يلزم من وجودها وجوده
واحدة منها بدونها ولا يلزم من احديهما الاخرى ايضا كما يأتي والمراد
بالجزء ما له معنى مستقل لو انفرد بخلاف البسيط بالمعنى المقابل
للمركب اللفظي لا التركيب الطبيعي ولو قال بخلاف المفرد لكان اولى
وبذلك علم ان التمثيل بالنقطة غير مناسب لانها معه غير المراد هنا اذ
النقطة وضع لا ينقسم حسا ولا وهما ولا عقلا اي ما يلازم ما وضع
له مركبا كان اولا كما مر في الاشارة اليه اي استلزاما عقليا بينا
ان الملازمة ليست بالجعل سواء لازمه في الخارج اولي لو قال سواء
وجد ذلك اللازم في الخارج اولا لكان انسب بالمراد كالانسان اي
لفظه وعلى احدهما اي مع ملاحظة المعنى المطابقي واللزوم من
المطابقة فتامل وعلى قابل العلم الانساني بما يتعلق به ودلالة
العالم الخ هو جواب عن اعتراض سيذكره انما الاهو مقول قيل واخرج
مقابله الكلي لان دلالة العموم الاهو علة لقولهم سقط باب الكلية الحكم
على كل فرد وباب الكل الحكم على الجملة والدلالة كون الشيء الاهني وصف

دابر بين الدال والمدلول وقدما عليها لما مر من توقف التسمية عليها
كالعلة تقدم على المعلول وقدم الدال لمثل ذلك تامل فالدال اسم فاعل
واما لغة فهو المرشد وعقلا الدليل كما في بعض النسخ وقد بينتهما الخ
وقد علم محصله مما تقدم والدلالة اي من حيث هي لا بقيد كونها لفظية
او غيرها كما مر والا فهي ما في كلامه هنا من الاجمال والابهام الى فعلية
اي اي غير لفظية كما تقدم وعقلية بمعنى ما ليس للوضع ولا للطبع
مدخل فيها لا بمعنى ها للعقل مدخل فيها لئلا يلزم ان يكون جميع الدلالات
عقلية نسبة بين اللفظ الدال والمعنى المدلول اي امر معنوي يتصف
به كل منهما وغيرهما وهو السامع كما سيذكره فيقال للفظ دال وللمعنى
كذلك وسامع كذلك فيفسر بذلك المتقدم بقوله بحيث متى اطلق الاول
يفهم المعنى منه اي يكون ذلك المعنى مفهوما ولو سقط لفظ منذ لكان
انسب ولذلك فسر فهم المعنى بانتقامه اي حصوله ووجوده واشار
بذلك الى تغاير معنى الفهم المتحد تعبيره فيه وفي السامع بانه في المعنى
ما ذكره وفي السامع انتقال ذهنه اليه واقحم الاول تقدم ما فيه مع زيادة
لانها بمحض اللفظ فيه نظر لانه ان اراد انه لا دخل للعقل فيها فمقدم
تعريره وان اراد ان اللفظ واسطة فيها فالاحريان كذلك لتوقفها اي
فيه ان المطابقة فيها انتقال الفهم من اللفظ الى معناه المطابقي
وقيل وضعيتان اي ولفظيتان كما هو صريح كلام المص فيما مر والعجب
من الشريف تضعيف هذا القول واخراجه من كلام المص مع تقريره كلامه
فيما سبق فتامل واللوازم اي من حيث هي لا بقيد ذهن او خارج
سواء كان من اللزوم البين بالمعنى الاخص وهو الذي يكفي في جزم
الذهن به تصور اللزوم فقط كزوجية الاثنين وفردية الثلاثة
او بالمعنى الاعم وهو الذي لا يكفي فيه ذلك بل يحتاج الى تصور اللازم
ايضا كقابل العلم وصنعة الكتابة للانسان هذا من اللازم البين
بالمعنى الاعم ولذلك اعترض على المص في تمثيله به مع ان المعتبر هنا اللازم

البين بالمعنى الاخص واعتذروا عنه بانه مثال والمخالفة فيه ليست
من ذاب الحصر من هذا وقد اعتبر السيد في الملازمة امتناع انفكاك الملزوم
الا لاقال بعضهم والوجه ان هذا امر اخص لانه يلزم من تصور
الانسان النطق الذي هو بمعنى الادراك اللازم منه تصور كل منهما وكل
علم فلا يحرم ان يكون كلام المصنف على هذا من التسامح واعتبر الكفيه
اشعار بموافقة كلام المم الموافق لما ذكره السيد المذكور وقائله
لوجعل شرطا الخ في الدلالة الالتزام لامتناع تحقق المشروط بدون
شرطه لان الشرط يلزم من عدمه عدم مشروطه اما صحة كالعباد بالله او كالا
كالمدوبات او وجودا كما هنا لانه يلزم من فقد اللازم في الخارج عدم
وجود دلالة الالتزام على هذا الاعتبار واللازم وهو عدم وجود
دلالة الالتزام مع عدم اللازم الخارجي باطل لوجودها مع عدمه فكذا
الملزوم وهو شرط اللزوم الخارجي باطل ايضا واشار الى دليل البطلان
فيهما بقوله لان العلم الخ واشار الى تقرير ذلك الدليل بقوله لانا نجد الخ فهم
يدل على الملكة اي دلالة خارجية عن موضوعه لازمة له لا جزء منه
كما قيل فيلزم ان تكون تضمنية ثم اللفظ الدال اي بالوضع كما تقدم
دلالة مطابقة كما يعلم مما بعد سواء اريد بها جزء المعنى المطابقي او خارج
لازم له كارادة الضاحك من لفظ انسان واي بصريح اللفظ مع جواز
الاضمار لدفع توهم رجوع الضمير للدال كق على قيد بالعلمية ليكون له
معنى اذ هو بدونها لا معنى له وليس فعل امر لان لفظة له جزء محذوف والعارض
محذوف لذلك كالوجود ويدخل في هذا وما بعده ما ليس لمعناه جزء الخ
كهمزة الاستفهام وكق على للنقطة او نريد على الا وتحوذلك فالاقسام
ثمانية او يكون اي اللفظ جزء لكونه من حروف مشددة
لا معنى له اي لا يدل على معنى في مسماه ومثله ما لا جزء لمعناه كالنقطة كام
كما لانسان فانه ليس حرف هذه الاحرف دالا على جزء معناه
وهو الحيوانية والناطقية وكان حق الشم جعل هذا من القسم الذي بعده

لكان

لكان حرف التعريف الا ان يقال مراده لفظ انسان فقط او يكون ذلك
اصطلاحا معناه كذا انه ذو معنى اي يجب اصله فلا جعله علما
لانسان اي لفرد من افراد مفهوم هذا اللفظ فضمير انه راجع اليه
بهذا الاعتبار تامل لا العبودية المفهومة من لفظ عبد والذات
الموضوع اليها الخ لان المراد ذاته المشتملة على الحيوانية والناطقية
والشخص المشاهد بالبصر لا يكون كذلك اي كالمفرد وفسره الشارح
بالرجل بقوله بان يراد الخ كرامي الحجارة لو قال كغلام زيد مثلا
لكان اولى كما هو ظاهر لان الرامي لو اسقط لفظ الدهنا وفيما ياتي
لكان اولى له اي الدال لانه مذكر وليست تاوه للتانيث ولذلك
اطلق على الله جل شانه على جسم معين اي يجب وصفه بالرمي
والافالجراسم لجنس غير معين وقدم اي المم اخذا مما بعده
ولان قيوده عدمية الخ ولا يعارض بان الوجود اشرف من العدم لاعتضاده
هنا بما قبلها ولان المكان لا ترجيح فتامل واراد بالمولف المركب كان
الوجه الذي يتعين عدم هذه الارادة وان يقول واختار المولف على
المركب لانه على القول به الاتي من المفرد هنا فتامل به اي بالمولف
على شيء اي على جزء من معناه هذا هو المراد وكان الوجه ذكره ولعله اكتفى
عنه بالمثال ما الجزئية دلالة اي يجب ما كان والمراد بالارادة ه
المأخوذة من لفظ يراد حتى لو اي اردنا بالارادة ما تقدم هي
لا يقال ان هذا المذكور هنا ولو اسقط حرف التعريف من الانسان لكان
اولى اذ المقصود اللفظ الذي هو جزء لفظه على ثم شيء الاخرج به التقييد
فان معناه التعريفي لانه جعل الشيء اضافيا لا ثم الاضافي وخرج
الرصيف لان معناه المحسن مطلقا اي عموما مطلقا وهواي
التركيب وذكر الحيثية للتقييد والمقدم والتاخر مطلق نسبة والمراد
بالعقلية ما للعقل مدخل في ترتيبها وان كانت حسية والالغة المناسبة
ام لا هو مقابل سواء كانت الخ من وجه اي عموما من وجه وهو

انفراد كل منهما عن الاخر في فرد اخص مطلقا اي خصوصا مطلقا
فاعتبر في الترتيب الائتلاف دون عكسه فجعلهما مترادفين فاعتبر في الترتيب
التاليف وعكسه والمجرد اما ان يسكت عن الموضوع فلم يعلم حكمه ورد بان
مفردات المولف من المجرد ترجع اليه ولذلك يوقاد واللفظ الدال
انما كلي اذا كان اولي وفيه نامل بالنظر الي معناه اشار الي ما قالم
السيد من ان الكلية والجزئية بالذات انما هي صفة للمعاني دون الالفاظ
ووصف الالفاظ بهما يمنع من تسمية الدال باسم المدلول كما انه لا يراد
والتركيب بالذات صفة للالفاظ وانما توصف المعاني بهما بتبعاتها تسمية
المدلول باسم الدال فبذلك صح جعل اللفظ مقسما للكليات مفهوم
ضمير عايد الي المجرد او الي الكلي باعتبار لفظه فلا يلزم ان يكون للمفهوم
مفهوم وايضا التصور اذا اضيف الي المعاني والمفهومات يكون المراد
حصوله بنفسه كتصور العلم والجهل ولذلك ترتب عليه اثره وهو
الادراك وان اضيف الي المحسوسات فيكون المراد حصول صورته
لا بنفسه كتصور النار ولذلك لم يترتب عليه اثرها كالاحراق
من حيث انه متصور اشار الي انه ليس المانع من الشركة ذات تصور المفهوم
وانما المانع هو المفهوم من حيث تصوره والتصور التعقل وزاد لفظ
نفس لما سياتي وذلك التصور لاخراج ما في نفس الامر بحيث الم
افاد ان هذا معنى الكلي وانه المراد من الشركة فان مفهوم وهو
الحيوانية والناطقية آذا صوره العقل وحده يتصف به افراد غير
منحصرة كزيد وعمرو وبكر لها فالمفهوم هو معنى اللفظ لا مفهوم معناه
فافهم وشمل كلام المصنف ما لا مفهوم له بنفسه كالكليات العرضية مثل
اللاشيء واللاوجود واللاامكان فعدم اشتراكها بين كثيرين لانفس
تصور مفهومها لعدم صدقها على شيء اصلا فضلا عن اشتراكها وانما
هو لشمول نقائضها لجميع الاشياء فتامل وشاهدا اي حضرته
بالعد كالكوكب لان السيارة سبعة وكالمرتبة او بوجه او صورة
فنحو ما

فنحو ما معدودة او لم توجد فيه اي لم يوجد شيء من افراده في الخارج
فغاير في الخارج من الاظهر في محل الاضمار كالجمع بين الضدين اي
كالضدين لامتناع اجتماعهما او لعدم عطف على لامتناعها ممكنة
اي غير واجبة الوجود ولا العدم زيد بكسر الراي ثم هرة ساكنة ثم
موحدة ثم قاف ام وجد عطف على وجد ان الدليل الاوعن هذا
احترز بقوله نفس تصوره فيما مر اي ان تصور مفهوم مجرد عما ذكر يجعله
من الكلي ومع ملاحظته يجعله من الجزئي والا اي لو امتنع صدقه
على كثيرين بل كان مستغنيا في فرد لم يحتج الى دليل لوحدانيته لتقنها
ام لم تكن عطف على امتنع اي وجود افراده في الخارج ممكنة لكنه لم يوجد
سوى الفرد فقط ومن الكلي ما امتنع وجوده كشريك الباري جل وعلا
جملة اقسامه ستة كما علم ثم الكلي اي باعتبار معناه كما اشار اليه
وهو ينقسم الى سبعة اقسام الضابط انه اما ان يتحد معناه اولا والاول
سيذكره والثاني ان وضع لفظه لكل من معانيه فمشترك كالعين للباصرة
والذهب وغيرهما وان وضع لمعنى ثم اشتهر في غيره فان هجر الاول
فمنقول اما شرعيا كالصلاة والصوم في المعاني المخصوصة واما
عرفا خاصا كالفاعل والمفعول واما عرفا عاما كالدابة وان لم
يهجر الاول فان استعمل فيه فحقيقة او في الثاني فمجاز فمتواطي
اي متوافق لتوافق معناه في افراده كالانسان لزيد وعمرو
بالشدة ويقال لها الاولوية والتقدم ويقال لها الاولوية
فمشكك لان الظرفية شيك في تساوي افراده وعدمه
وبقي ما يتعدد لفظه دون معناه وهو المترادف وهو الذي
يمنع آخر ويقال وهو الذي يحصل من تجدده تجدد صورة غير التي
قبلها والكلي بخلافه مثاله اذا راينا زيدا بتشخصاته حصل منه
صورة في الذهن فاذا راينا عمرا وكذلك حصل صورة اخرى وهكذا
بخلاف ما اذا لاحظنا الحيوانية والناطقية في زيد عند رويته

ثم لاحظنا هذا لك عند رؤية ثم ولم يحصل لنا صورة اخرى جزئية الاولى
فالاول جزئي والثاني كلي فتامل كزيد علما فلو لم يكن علما فهو من
الكلي لانه مصدر وان مفهومه وهو حصول صورة مع شخصانة
في الذهن لانه الموضوع له بما يعرضه اي لزيد باعتبار تعقله
فتوهمه الاولي قيده لانه واحد ولانه المقصود بالذات
بخلاف الجزئي فانه يقصد لايضاح مثاله ونحو ذلك وانما يتوهم
لانه مادة الحدود الخ الي بيان ذلك القصد وايضا ان الكلي جزء
من الجزئي فان مفهوم انسان جزء من مفهوم زيد والجزء مقدم بالكل
ولذلك كان وجه التسمية بالكلي والجزئي ان الكل جزء لكل واحد
من افراده وكلية الشيء بالنسبة الي جزئياته فيكون الجزء كلا وعكسه
والشيء يسمي بما ينسب اليه فتامل والكل اما ذاتي الخ قدم الذاتي
لتوقف العرضي عليه ولانه جزء الحقيقة وحقيقة الشيء ذاته ولان
مفهوم الذاتي وجودي ومفهوم العرضي عدمي ونسكت عن تقسيم
الجزئي مع انه قسم من المفرد لعدم وجود التقسيم فيه لانه ان نسب الي كلي
كان عرضيا له او الي جزئي اخر كان مباينا له او مساويا له فلا يكون
داخلا ولا خارجا فتامل كالانسان والفرس فهما بيان للجزء
المذكور وهما من الجزء الاضافي والنوعي واختار ذلك علي التمثيل
بالجزئي الحقيقي كزيد للاشارة الي ان الكلي اذا كان داخلا تحت
كلي اعم منه يقال له جزئي له فان الانسان اخص من الحيوان
فتامل واما عرضي سمي بذلك لانه عارض للذات فيحل فيه فلو
حال بناقضه لكان صوابا فان الخلافين قد يجتمعان وهو لا يتصور
هنا والضدين قد يرتفعان وهو لا يصح وهنا كذلك والنقيضان
لا يجتمعان ولا يرتفعان اي لا يدخل الخ تقسيم هذا مراعاة لكلام
المصنف وكان وجه التعبير في الاول ان يقال ما كان جزءا من حقيقة
افراده وفي الثاني ما ليس جزءا منها وعلي ما ذكروه فاضافة الحقيقة

الي الجزئيات

الي الجزئيات من اضافة الكل الي اجزائه فتامل وعلي هذا اي تفسير
الذاتي والعرضي المذكور فالماهية اي التي هي الذات عرضية وبعضهم
جعلها قسما ثالثا لا ذاتية ولا عرضية وهو مردود بانفاقهم علي خلافه
وقد تطلق الذات ويستفاد من ذلك ان للذات تفسيرين احدهما ما كان
داخلا والثاني ما ليس بخارج وليس للعرضي الا تفسير واحد وهو الخارج
فقط واعترض اي علي كونها ذاتية من حيث التغيير بان هذه التسمية
اصطلاحية اي عند المنطقيين ولا مشاحة في الاصطلاح وبان الذاتي
هو جواب اخر ومحصله انه من نسبة الشيء الي افراده المشتركة التي هي المامصدق
المذكور وبالجملة يتعين ان الماهية من الذاتي لئلا يلزم اخراج النوع
من الكليات مع انه منها كما سيذكره المصنف ثم اخذ اي شرع في احكام الكليات
الخمس وهي المبحث الثاني من هذه المواقف في بيان الكليات اي بيان ما
حقها بذكر رسومها وتقديم الذاتي هنا لمثل ما تقدم وانما كانت المذكورات
رسوما لانها ليست باجزاء الحقيقة وسيأتي ما فيه وكانت خمسا لان الشيء
اما خارج في الحقيقة اولي الاول العرض ونعوا ما محكوم بحقيقة اولا
الاول الخاصة والثاني العرض العام وغير الخارج اما تمام للحقيقة او
جزء منها الاول النوع والثاني اما مميز للشيء عن غيره اولا الاول الفصل
والثاني الجنس والذاتي بمعني ما ليس خارجا عن الحقيقة فيشمل
النوع كما تقدم مقول اي لفظ يصلح باعتبار معناه ان يقع في الجواب
عن السؤال بما والحاصل ان المسؤول عنه اما ان يكون ما يميز الشيء عن غيره
او ما يعين حقيقة اولا ولا فالاول الفصل والخاصة والسؤال عنهما
بأي شيء هي اذ المعني بأي صفة يتميز عن غيره والثاني الجنس والنوع
اذ السؤال عما هيتهما والثالث العرض العام وليس فيه واحد مما ذكر
فلم يقع في جواب شيء مما ذكر المحضة اي الخالية اذا سيل عن الانسان
والفرس اي عنهما معا ولو مع غيرهما كالحمار جوابا عنهما اي عن السؤال
عنهما ولو قال اي السؤال المفهوم من سيل لكان انسب واذا سيل

عن كل منهما اي عن احدهما منفردا عن الاخر ولو عبر بهذه العبارة لكان ه
واضحا وعبر عنهما بماهية وضميرها راجع لكل وضمير به عايد للمجموع
بتمامه اي بتمام ماهيته وحينئذ رجوع ضميره للماهية باعتبار ما هو في
نسخة بتمامها فلا حاجة الى تاويل وتمامها في الاول اي تمام ماهية
الانسان والمسؤول عنه تمام ماهية المسؤول بها عن اربعة اجزاء في واحد
كلي اي في لفظ كلي باعتبار معناه كما مر وفي واحد جزئي اي في لفظ
جزئي باعتبار معناه وذكره استطرادي لتمام التقسيم اذ الكلام فيما
في الكليات نحو ما زيد اعترض بان الجزء الحقيقي لا تكون محمولا ولا
محمولا على جزئي اصلا لان المحمول دائما هي المفهومات الكلية واجيب
بان الحمل في الجزئي انما هو بحسب الظاهر وانما الحمل في الحقيقة واقع
في كلي اذ قولنا هذا زيد انما هو باعتبار محذوف كلي والاصل هذا
مسمى زيدا وصاحب اسم زيد لكنه اختصر في هذا الجزئي واجاب بعضهم
بان الجزئي له وجود ان احدهما في الخارج بشخصه وذلك لا يصح فيه ما ذكر
وثانيهما في العقل بناء على ما ذهب اليه المتاخرون المبني عليه التقسيم المفرد
في كلام المصنف السابق من ان العقل مدرك للكليات بلا واسطة وللجزئيات
بالالة وهذا المعنى يصح ان يقع مقولا ومحمولا فتامل وكثيرا اي وفي كثير
متماثل من حيث الحقيقة وفيه ما في الذي قبله وكثير مختلف انما الحقيقة
اي عن حقايق مختلفة منحصر في ثلاثة اجوبة فيه نظر لانه ان اراد ما
ذكر من الامثلة فله جوابان لا تتفاوت الثلاثة الاولى في جواب واحد
وان اراد بحسب الواقع فهي اربعة نحو ما الفرس وما يعقور اسم لحمار معين
وما زيد وعمرو وما الفرس والشاة فتامل لاشتراك الثاني والثالث
وهما السؤال عن الجزئي الحقيقي مفردا في الثاني ومتعددا في الثالث
فجواب واحد اي في اتحاد الجواب بحسب حقيقتهما المسؤول عنها فتامل
ويرسم الجنس اي يعرف ويميز عن غيره بالفاظ باعتبار معانيها مشتملة على الجنس
والفصل دخل فيه سائر الكليات اي مثل جميعها ولم يدخل فيه الجزئي

كما ياتي

كما ياتي وعلم من ذلك الدخول ان الكلي جنس وقد اخذه في تعريف الجنس
فيلزم ان يكون للجنس جنس ومن المقرر ان الجنس المطلق اعم من جنس
الجنس وهم ان الامر هنا بالعكس وقد يجاب بان الكلي اعم صدقا على بعض
الكليات واخص من حيث كونه جنس الجنس فلا منافاة فتامل
على كثيرين يجب تناوله لما عدا المبهمة خرج به اي بقوله مختلفين
بالحقايق واما الجزئي فلم يدخل في الكلي اي ولا يقال انه خرج به
لانه داخل في الجنس الا دخال وفيه اشارة الى ان لفظ مقول مشترك
لانه بمعنى الكلي وهو بيان لمعنى الكلي فهو الواقع وكذلك قالوا ان ذكر
بيان لموصوف يكثرين الواقع وصفا محتاجا اليه البيع لاجل وصفه بمختلفين
بمختلفين المتعين ذكره للاخراج فيه فتامل عاله ويقال له جنس ه
للاجناس وهذا واحد من الاربعة على القول بجنسية للشمول لكل جسم
موجود من الطول والعرض والعمق المتالفة من الاسطحة المتالفة من الخطوط
المتالفة من المنقطة اذ السطح ما له طول وعرض فقط والخط ما له طول
فقط وليس للمنقطة شيء من الثلاثة وكلها جواهر وجودية عند المتكلمين
وقال الحكما انها اعراض لان المنقطة عبارة عن نهاية الخط والخط نهاية
السطح والسطح نهاية الجسم وعلى القول الاخر ان الجوهر ليس جنسا ويعبر عنه
بالمفصل المطلق وبالجوهر الفرد الذي لا ينقسم طولا ولا عرضا ولا عمقا
لا حسا ولا وهما ولا عقلا الا الذي هو الواجب الوجود ومحل بسط ذلك
كتب الحكمة ومتوسط وهو الثاني من الاربعة وهو جسم مطلق
الجسم والجسم النامي والية اشار الشارح بالكاف وسافل وهو الثالث من
الاربعة المذكورة في كلامه والرابع في كلامهم لوقصهم الرابع الاتي في كلامه
لما ياتي فيه وسافل وهو الجسم النامي الحساس المتحرك المعبر عن مثاله بالحيوان
وسياتي لذلك مزيد بيان في النوع ومفردا اي منفردا بحيث لا يوجد
ليس فوقه جنس ولا تحته جنس قالوا ولم يوجد له مثال هذه صفته
بتمامها قالوه ومفادها وجود مثال له وقد مثل له بعضهم بالعقل

بناء على ان الجوهر جنس له وان بقية العقول اشخاص له تحته تكبيه كان ء
المناسب في ذكر الاجناس ان يقدم السافل ثم المتوسط ثم العالي لان المعتبر
في السقاعد لانا اذا فرضنا شيأ وفرضنا له جنسا فهو لا يكون الا فوقه واذا
فرضنا للاخر جنسا فلا يكون الا فوقه وهكذا فتامل بحسب الشركة هي
والخصوصية اي بان يكون السؤال واقعا بلفظ افراد يشتمل مفهوما على شيء مشترك
بينهما وعلى فرد مخصوص من نوع يشتمل مفهومه على حقيقة شيء للشركة عرض
فيه واشار بقوله معا الى ان المسؤول عنه مشتمل على الجواب الواحد لو وقع السؤال
عنهما معا او وقع الجواب عنهما معا او المراد بالمعية مطلق الاجتماع عن كل منهما
اي عن احدهما لا تقدم لانه تمام ماهيتيه المحققة به فيه اشارة الى عدم ء
اعتبار التشخصات بالعدد مستدرك خرج به اي بقوله دون الحقيقة
لان معناه المتفق فيا خرج به اي بما هو مع ان الثالث وهو العرض العام
لكن الانسب ان يقال عليه لاعمي لاخراج الخارج كما مر في كلام والنوع
اي من حيث هو اضافي اي وهو الجسم النامي والحيوان. وحقيقي وهو
الانسان ويقال لرتوع الانواع فبينهما عموم من وجه الحاصل ان الجوهر
على القول بجنسيته كما مر جنس فقط والجسم نوع بالنسبة له وجنس بالنسبة للجسم
النامي وهو نوع بالنسبة للجسم وجنس بالنسبة للحيوان وهو نوع بالنسبة للجسم
النامي وجنس بالنسبة للانسان والانسان نوع فقط فقد انفرد الجوهر
بالجنسية والانسان بالنوعية فقوله وينفرد الحقيقي الخ غير محتاج اليه مما فيه
من التكلف والاختلاف وكذلك قال بعضهم ان التمثيل بالماهية البسيطة
غلط وسهو لانها ليست مندرجة تحت جنس فليست النوع الاضافي الذي الكلام
فيه فتامل واما غير مقول الخ هو نوط بقيد لما بعده في ذاته الخ هو كما قيل
مستدرك لان التقسيم للذاتي كما مر واما عرضه الذاتي فهو قيد لابد منه في ء
خصوص كونه فصلا كما ان في عرضه الاتي قيد لخصوص كونه خاصة وان اطلق
السؤال بعدم ذكرها جاز التمييز بايهما كان لان المراد مطلق التمييز اي جوهر
هو تفسير لذاته لبيان تزادفهما ولو في الجملة ساقط من غالب النسخ ء

وسيعلم

وسيعلم المراد من ذكر الشيء الفصل البعيد الفصل بعيدا العاصل وسمي بذلك
لانه يفصل اما شيأ عن بعض وشيء عن كل في اقتضاء وهو الراجح
المعتمد بنا على ان كل ماهية لا فصل لها جنس خرج بهذا عكسه وهو ان كل ماهية
لها جنس فلها فصل انفاقا وذهب المتاخرون الى زيادة او في الوجود
لان الماهية اذا تساوت اجزاؤها لم يميزها الا وجودها في الخارج
من امرين او اكثر متساويين وسمي كل منهما فصلا على هذا القول وعدم
اي عدم جواز ذلك التركيب فمن جواز تركبا اي الماهية من ذلك المذكور
من الامرين المتساويين احتاج الى ان يزيد في الوجود فيقول وهو الذي يميز
الشيء عما سواه في الجنس او في الوجود واشار المقدمود الى بطلان مذهب
المتاخرين بان الجزءين المتساويين اما ان لا يحتاج احدهما الى الاخر او يحتاج
الاول محال ضرورة لعدم قيام الماهية بدون بعض اجزايها والثاني اما ان يحتاج
من الجزءين الى الاخر او يحتاج احدهما الى الاخر فقط والاول محال للدور
والثاني باطل لانه ترجيح بلا مرجح واجاب المتاخرون بان الاحتياج
قد تختلف جهته فلا يلزم ما ذكرتم وبان ما ذكرتم انما يأتي في الماهيات الخارجية
بخلاف الذهنية التي هي المعتبر في هذا الفن فلا محذور فتامل خرج به
اي المذكور بقوله اي شيء هو في ذاته والفصل اي من حيث هو قسمان
من حيث القرب والبعد وقسمان ايضا من حيث انه مقوم ومتمم لانه يقوم ء
حقيقة ما هو منه ويجعل غيره فيها له كالناطق للانسان والفرس قريب
سمي بذلك لكونه يميز الجنس القريب كما ذكره وعكسه بعكسه وكل منهما يقع
ان يقع جوابا عن الانسان اي شيء هو في ذاته ومنه ما له الابعاد الثلاثة
فانه يميز الانسان عما شاركه في الجوهرية وقد يخص السؤال بامر خاص نحو زيد
او الانسان اي الحيوان فجوابه بالفصل الذي يميزه عما شاركه في الجنس الذي
اضيف الي اي فتامل فان قلت يلزم اي من الجواب بالفصل البعيد
ان يكون الجنس فصلا اي ان يقع الجنس جنسا لانه يميز هذا التميز
اي الذي هو في الجملة لا بعد فيه اي في وقوع الجنس مميزا بالاعتبار الذي

ذكره ثم ثني بالعرضي اي اتى به ثانيا بعد الذاتي المبدوء به كامر يمتنع
انفكاكه اصلا في الذهن كالمزوجية للاربعة واما في الخارج كالسواد للحبشي
لان ماهية الانسان لا يلزم السواد والا لزم سواد كل انسان بالقوة
وهي كون الشيء من شانه ان يكون وليس بكائن والفعل وهو كون الشيء كذلك
وهو كائن وهو العرض اللازم سواء بالمزوم البين بالمعنى الاخص
وهو الذي يلزم تصوره من تصور المزوم فقط كزوجية الاثنين وزوجية
الثلاثة او بالمزوم البين بالمعنى الاعم وهو الذي يتوقف جزم العقل
به على تصور الطرفين من اللازم والمزوم كانقسام الاربعة متساويين
فانه يتوقف لزوم الانقسام على تصور الاربعة وتصور الانقسام او لا بمجرد
انفكاكه بان يمكن مفارقته وان لزم كالغراب الدايم المفارق سواد بسرعة
كحمرة الخجل وصفرة الوجل او ببطء كالشيب والهرم او بمفارقة اصلا كامر
في الغراب الدايم وكل منهما اما ان يقتضي ان العرضي اربعة اقسام فتكون
الكليات سبعة وهو مخالف لما مر انها خمسة فكان وجه التعبير ان يقول
والعرضي ما يختص بحقيقة واحدة سواء لزم اولا او باكثر من حقيقة سواء
لزم اولا فتامل وقدم اللازم لان مفهومه وجودي ولقوته فشرطوا
ان تكون الخاصة لازمة وفيه بحث لانه اذا كان لا يسمى خاصة الا اللازمة
فما ذا تكون الخاصة المفارقة نعم اذا اراد ان لا يتبعي التعريف الا بالخاصة
اللازمة فظاهر فتامل فراجعه وتريم اي الخاصة كلية دخل فيها الا
منه ليستفاد جواز تانيث الكلي في الجميع من الافراد بيان لما خرج به
اي المذكور من الحقيقة الواحدة والقول العرضي والخاصة قد تكون
للجنس وهو ايراد على التقييد بالماهية فيما مر وقد تكون للنوع هو تكرار
لان النوع هو الماهية وقد تقدمت ولعله لذكر ما بعده وكل خاصة نوع
خاصة لجنسه اي لافراده المندرجة تحته ولا ينعكس بالعكس اللغوي اي
وخاصة الجنس لا تكون خاصة للنوع وهو العرض العام سمي بذلك
لعمومه للحقايق خرج به اي المذكور من الحقايق المختلفة والقول العرضي

قوله لانا

قوله لانا لا نقال هذا التعبير مجاراة الكلام المصرح والا فقد يعبر عن هذه
بمقول ولعل حكمة عدول المص من مقول الى يقال الاشارة الى ان مبنى كونه
مقولا هنا حمله على افراده وطلقه على كثيرين بما هو انه يقال في جواب اصلا
وبذلك علم انه ليس المراد بالعرض هنا ما قابل الجوهر كما زعمه بعضهم لان
ذلك لا يصح حمله على الجوهر اذ لا يقال الانسان ضحك او سواد بل المراد به
ما مفهومه الذات والصفة معا قيل وانما اثر فيه اشارة الى ضعف
ما استدله المص من جعلها رسوما مساويا فتكون من التعريف بالمساوي

اطلق اي اطلق لفظ الرسم على العدم تحقق ماهيتها فهو اسلم
من اطلاق الحد وفيه بحث قال العلامة الرازي وانتقله سيد
المحققين ممنوع عن التحقيق اي بعيد عن الوجه الحق او عن الامر
المحقق او عن الامر المحكم المتقن امور اعتبارية اي منسوبة
لاعتبار واضعها وحيث اعتبرها كذلك فليس ولاها غيرها
فتكون حدودا وفي نسخة فتكون في حدود الانا لا نعني بكون
الحيوان جنسا الا كونه مقولا على كثيرين الا وهكذا البقية قال
بعضهم هذا مسلم وليس بقيد اعن فهم المص الجائز للكمال الا العقلية
والفعلية المختص للمعاني الذهنية والخارجية وانما عرفها
بالرسوم لان المقولية الماخوذة من تعريفها امور عارضة للكليات
لان الجنس هو الكلي الذاتي للمختلفين في الحقيقة سواء قيل عليها
اولم يقل والمقولية مما يعرض له ود والفاضل عماد الدين بانه
منع اشتباه العارض بالمعروض فان المقولية عارضة للمجنس
الطبيعي الذي هو معروض للجنس المنطقي الذي كلامنا فيه
وهو المفهوم الذي لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه لان المنطبع
اذا تصور معنى الامر الطبيعي وجده مشتركا اطلق في ذلك الامر
الطبيعي انه مقول الا واطلق تجلي معناه انه مفهوم ووصف كل
منهما بالكلي فالامر الطبيعي معروض للمقولية والكلية والمفهوم

مفروض للكلية فقط ومجموعهما يسمى كليا عقليا فيوقف تحققه على
العقل فالجنس الطبيعي الذي هو الحيوان مثلا يسمى جنسا طبيعيا
ومفهومه يسمى جنسا منطقيا ومجموعهما يسمى جنسا عقليا وهكذا
والجنس الطبيعي يوجد في الخارج في افراده لا استقلالا واما الجنس
المنطقي والعقلي فلا على ان الاولى ان يوسما عدم العلم بما هيا
المانع من كونها حدودا لا يوجب العلم بانها غيرها المحققي كونا رسوما
لان الامرين قد طرقهما الاحتمال فكان المناسب ان يذكرها بلفظ
التعريف المحتمل لكل منهما فتامل احكام القول الشارح وهو المبحث
الثالث من هذا المولف واشار بقوله واعلم الخ الى وجه تقديم الكليات
على ما بعدها وتعقيبها بالقول الشارح وهذا اللفظ يوفي بغرض بعض
المباحث لتنبيه السامع اي سامع كان واعتنابه بذلك المبحث لو
والاهتمام به على غيره وهو الحجة التي هي القياس يسمى به اي
بالشارح الماهية ويسمى قولا لانه المركب وهو هنا كذلك والقول
يطلق على الملفوظ والمعقول وهو المركب لغرض التعريف بالمفرد على الراجح
وهو جنس يشمل جميع المركبات كالقضايا والاقيسة والدال على الماهيات
فصل اخرج الرسوم ويقال له التعريف بمعنى المعرف بكسر الراء
ومعرف الشيء ما اي قول يلزم من العلم به العلم بذاته من معرفة اي المعرف
معرفته اي الشيء ويجب فيه كونه مساويا للشيء ومغايرا له واجزاءه
لانه مانع من غير جامع لافراده فلا يجوز بالاخص لانه غير جامع
لافراده كتعريف الانسان بانه كاتب متعلم للصنايع وسيأتي تمامه
ولا بالاعم لانه غير مانع كتعريف الانسان بالحيوان واختار السيد
جواز التعريف بالاخص والاعم تبعا للمتقدمين وهو الراجح لاشتمال
كل على تمييز الشيء بوجه ما عن بعض ما عداه ولا بالمساوي معرفة
واجزاءه لانه ليس احدهما اقدم من الاخر فلا يعرف الحكم بعدم
السكون او عكسه لان من عرف احدهما عرف الاخر وما جهل

احدهما

احدهما جهل الاخر ولا بالاخفى بالاولى من المساوي ولعدم فائدة
كتعريف النار بانها جسم يقتضي كالنفس ولا بتعريف الشيء بنفسه كتعريف
الانسان بانه حيوان بشر ودليل الحصر الاتية نظرا كما سيأتي
الذاتيان بنفسها او بمعناها كما سيذكره او ببعضها اي الذاتيان
من غير انضمام عرض اليها اخذا مما بعده او بغير ذلك شمل الجنس
البعيد مع الخاصة او العرض العام او الخاصة فقط او العرض العام
فقط او هما معا وبقي خامس فيه بحث لانه ان لم يكن داخلا في
القول الشارح فلا يعد خامسا بل ولا يعد اصلا لتعدم كونه مما
الكلام فيه وان كان داخلا فهو من افراد ما ذكره بقوله او بغير
ذلك فهو من الرسم الناقص وبه قال بعضهم وبقي سادس وهو
التعريف بالمباين ولم يذكره الشارح لانه معروض من اصله وبقي سابع
وثامن وهما التعريف بالعلامة كتعريف الاسم بمن والى وبالمثال
كتعريف الفعل بمجوض ضرب وسمع قال بعضهم وهما من التعريف
بالرسم ايضا حقيقته الغائية لو قال حقيقة وذاته
لكان اولى كالحيوان الناطق امراد ادراك ذلك لان الحد من
العلم والعلم هو الادراك فتامل وكالجنس القريب حده اي ذكر
حده بدله وهو مانع من دخول غير اي غير افراد المحدود
في افراده ومانع ايضا من خروج بعض افراده عنه بدل اي
بذكر الجنس والفصل ويعتبر في الحد التام الالو اسقط
لفظ التام لكان اولى اخذا مما ذكر مع ان الرسم يعتبر فيه ذلك
ايضا فتامل قيل لا يمكن تعريف الحد فيه اشارة الى ضعفه
يمتنع لزومه اي التسلسل لان حد الحد نفس الحد
اي لا اخص منه كما ذهب اليه القايل المذكور بما نظر هام في جنس
الجنس كما ان وجود الوجود هو نفس الوجود لان
الوجود هو كون الشيء في الخارج ووجود الوجود كذلك وفيه

بحث يعني ان احد الحد اذا لم يكن احد المحدود بالجنس
من افراد مطلق الحد واما فائدة بيان نوع المحدود على تخوحد
الفقد كذا وحد النحو كذا وفي هذا التعبير تعريض ما فاته بل عيب
فتامله ولذلك قال بعضهم الاولى ان يجاب بان التسلسل غير لازم
لان معرف المعرف من حيث انه معرف لا يحتاج الى معرف اخر ليدافعه
اجزائه او كونها معلومة اولان التسلسل في الامور الاعتبارية غير
محال لانقطاعه بانقطاع اعتبار المعتبر فلما من كونه مانعا
من دخول غير المحدود فلعدم اي فلنقصانه عن ذكر بعض
الذاتيات فيه وهو الحيوان وخواصه اللازمة اي وخاصة
من تلك الخواص كالضاحك او الكاتب او المتعجب او نحوها وعلة
على الجنس لانها اشرف منه لحصول التمييز بها دونه وقيد بامر
يختص بالشيء فهو كالفصل القريب وان لم يختص كالحساس
مراده من هذه العبارة ان يكون بعضها مختصا وبعض غير مختص
ولا يشترط كون بعضها غنية عن بعض فتامل فلما من انه من التعريف
التعريف بالاثر فلعدم ذكر جميع اجزاء الرسم التام اي فعدم الجنس
القريب منه وما عدا الجزء الاخير يشارك غيره فيه لوجود الشيء
في جميع الحيوان وعلى العدمين في الطير وعرض الاظفار في نحو البقر
وبدو البشرة اي خلوها عن الشعر مثلا في الحية واستقامة القامة
في الاشجار وبقيت اشياء لا تخفى ان هذه كلها داخلة فيما
مر بقوله او بغير ذلك وقد حكم عليها هناك بانها رسوم ناقصة
فراجعه واعلم ان ما ذكره بعض افراد الحد والرسم اذ جملتها
خمسة عشر من اصل ستة وثلاثين بعد اسقاط المكرر منها لان الجنس
اما قريب او بعيد والفصل كذلك والعرض اما خاص او عام فهي ستة
ومزجها مثلا بحصل ما مر وبهذا يقطع النظر عن تعدد الاجناس
والانواع والفصول فتامل والفصل وحده اي عند

من جوز

من جوز التعريف بالمفرد والاكثرون على ان كلا منهما حد ناقص
اما كونها حدا فنظرا للاصل الذي يعود الى ما يمنع من دخول
غير المحدود فيه وذكر العوارض معه كالعدم لكونها لا تنيب الا
اجزاء او الاقلون انها رسم لخلوها عن الجنس قال الشيخ وهو اوضح
في غير التعريف بالفصل وحده والاكثرون على ان كلا منهما رسم والنظر
ما يقوله الاقلون فانه يبعد ان يجعلوه حدا او رسما تاما فراجعه
واعترض بان التعريف بالرسم ممتنع لعلمه في العرضيات المحضة
فراجعه انما يعرف هو بكسر الراء المشددة لتوقف معرفة
كل منهما على الاخر اي لتوقف كونه يعرف به على كونه خاصا به وتوقف
كونه خاصا به على معرفة ليعلم انه ينبسه او لا بمنع الحصر المذكور
بقوله انما يعرف الشيء اي ملازمة بينة اي ظاهرة كما مر في
اللازم البين بالمعنى الاخص وفي هذا اشارة الى عدم صحة
التعريف بالعرض العام والمفارق ولذلك سكت الشيخ عنهما تنبيه
على ما تقرر ان الحد التام والرسم التام لا يتعدد ان لانه اعتبر
في الاول الجنس والفصل القريبان وفي الثاني الجنس القريب
والخاصة اللازمة وان غيرهما يتعدد كما مر مبتدا بمقدمتها
اي الحجة لانها كالجزء منها ولتوقفها عليها **احكام القضايا** وهو
المبحث الرابع من هذا المولف جمع قضية هو توطئة لما
بعده والمراد بالجمع ما فوق الواحد ويعبر عنها بالخبر وهو
ما يحتمل الصدق والكذب في ذاته وهو مراد هنا كما ذكره
خرج به المذكور من صحة نسبة الصدق والكذب اليه في حد
ذاته قبل قطع النظر عن قائله او عن قرينة خارجية توجب
صدقه او كذبه فدخل خبر الله تعالى وغيره وخرج التصديق
المشكوك فيها وتعريف الجزء الذي نسبة في الخارج تطابقه اولا
اولى من تعريفه بالصدق والكذب لانهما امران عقليان والمراد

بالقول هنا المركب اي تركيبا اسناديا لان غيره من المفرد هنا كامر
فاطلاق المركب غير مفيد وقيد بقولنا هنا لخرج القول المفرد
وغيره تركيبا لغطيا الخ اشار الى ان القول المركب يطلق على القول
والمعقول اما على الحقيقة فيما هو موضوع المشترك او على المجاز في الاول
وهو الاقرب في هذا المقام وهي اي القضية تنحيتي نحو اما حملية
وقدمها لانها كالجزء من الشرطية ومفهوما وجودي وتقسيم القضية الى حملية
وشرطية حصر عقلي وتقسيم الشرطية الى متصلة ومنفصلة استقرائي نحو
مغرين بالفعل نحو زيد قايم او بالقوة نحو زيد ابوه قايم والحمل من
الناطق ينتقل بستقرا قدميه لانها قوة المفرد نحو الموضوع وهذا ذاك وهو اك
ثابت لهذا او منفي عنه موجبة وليست اصلا للسالبة خلافا لمن عد
في جميع القضايا باعتبار طرفها الاخير اي حقيقة او حكما نحو عندي لم
كاباني وقدمت السبة البدون الاول لانه محط الفايدة وتمامها متصلة
قدمتها على المنفصلة لان مفهوما وجودي ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود فالجزء الاول علة للثاني وتسمى طرفية متصلة لزومية
وقد تكون اتفاقية نحو ان كان زيد ناطقا فالحمار ناهق وسباني ليس ان
كانت الشمس طالعة الان قدم حرف السلب لتسميتها سالبة اذ لو اخر الى الثاني
لكانت موجبة لان السالبة ما حكم فيها بسبب اللزوم لا ملزوم السلب كاسباني
لوجود حرف الشرط فيها وفي من تسمية الشي باسم بعضه وتسمية المنفصلة
بالشرطية لمساواتها لها في التركيب والربط والا فلا شرط فيها او بنفيه اي الثاني
العدد اما الا فواذ كان زوجيا لا تكون فردا وعكسه لتنافيهما
اما ان يكون هذا الانسان اسود او كاتبا فقد حكم فيها بعد التنافي لاجتماع الاسود
والكاتب وارتفاعهما واعلم ان صدق العضية هو عين الجزئي وكذبها نقيضها
لها لوجود الربط المشابه للربط الحاصل بحرف الشرط لانه وضع هو علة
تسمية موضوعا لجملة هو علة لتسمية محمولا والثالث النسبة الواقعة
بينهما وتسمى الرابطة وتسمية اللفظ الدال عليها بذلك من تسمية الدال باسم

المدلول وقد يدل الا يفيد انه لا يجب ذكر الرابطة وهو كذلك في لغة
العرب لان المستعملان فيجب فيها ذكر رابطة زمانية وكذا في لغة الفرس
لكن لا تفيد بالزمانية وفي لغة اليونان يجب ذكر الرابطة مطلقا وتجب
كونها زمانية والقضية تنقسم باعتبار نظر الزمان كلفظ هو
وهست وهشت في لغة العرب لانها بمعنى هو وقد يكون عندهم حركة نحو
زيد يريز بفتح الراء قايم هو فعلا نسخاني وجود يا لا نحو ليس ولا
رابطة زمانية ومنها في لغة الفرس زيد دبريود اما ثانية اي اذا
يذكر اللفظ الدال عليها عند من جوز تركه فثلاثية اي عند غير اليونيان
كامر المحكوم عليه والحكم فيه دايما على افراده كزيد وعمرو وبالثاني
المحكوم به والمراد به مفهومه لافراده لتقدمه علة لتسمية مقدما المميزة لم
عن الحملية وكذا ما بعده كامر نظيره اي في الحملية والقضية حملية او
شرطية متصلة او منفصلة يجب ايقاع النسبة وانتزاعها يفيد ان المراد
بالنسبة هنا الحكم لا مورده التي هي النسبة الحكمية اذ لا يدخل كل قضية من نسبتين
وتتميز ان في الشك موجبة لوجوب وقوع النسبة فيها ولو بين عدمين
كما في المعدولة الاتية واما سالبة لوجود رفع النسبة فيها عما الموضوع
زيد ليس بكاتب وتسمى هذه سميت لانحراف حرف السلب فيها عن محله
تاخره عنه وهي الوجودية اي التي حكم فيها بوجود شي لوجود اخر او
ما ليست كذلك وهي ما حكم فيها بعدم لعدم او بعدم لوجود او عكسه كما
ياتي وجعل كل حكم ما بعده اي يجعل جزاء مما دخل عليه في الموجبة
لو استقطه لكان اولى ثم المحصلة الا يتحصل من كلامه ثمانية اقسام وقد
مثل الجميع اما محصلة بطرفها وتسمى بسيطة كذلك اي معدولة الطرفين
او الموضوع او المحمول كل لانسان لا كاتب اي كل غير انسان غير كاتب ولو قال
كل لا انسان لا كاتب لكان اظهر في المراد هنا وفيما ياتي ايضا اي كالموجبة
في حرف السلب الثاني وهو غير الاول وهو ليس وتسمية هذه هو فا
اصطلاح لاهل هذا الفن وهو اي ليس عند الاطلاق بالمحصلة لو عكس

هذه العبارة يكاد اولى وهذا جواب عما لا بعد ولنا اصلا وخصت
بذلك لان الاصل في اطلاق اللفظ حمله على اكمل يقتضي وجود الموضوع
لان الحكم على الشيء يلزمه وجوده بخلاف السالبة لا تقتضي وجوده ايعرف
الحكم عليه مثالين وبعارة بد كاتبة زيد ليس بكاتب على الخبر بن اي باعتبار
افرادها لما مر حاضرا اما في الجملة فلا تنوه الحرية في الكلية ولم يذكر
للشخصية سورا لانها لا تحتاج اليه بل هو معتبر لها كلي في محله وسميت مهملة
لعدم السور فيها في قوة الحرية لاحتمالها للبعض المحقق اعترض اي
جاز اعتبارها رابعا زائدا على الشخصية والكلية والجزئية التي هي
المهملة سميت الطبيعية لان الحكم فيه على طبيعة الموضوع الحيوان جنس
والانسان نوع والناطق فصل والضاحك خاصة والماشي عرض عام
في العلوم اي النتائج لعدم انتاجها لحكم من الاحكام واما الشرطية الزائدة
التي انها تكون شخصية وكلية وجزئية ومهملة سالبة كانت او موجبة منفصلة
او منفصلة ولم يمثل للسوالب جمع الاوضاع اي الاوقات والاحوال
كشؤون الحيوانية للانسان في كل زمن وفي كل حال من قيام وقعود ويقظة
وغير ذلك وسميت عن الكمي في جميع ذلك الممكنة بشير الى اخراج واجب الوجود
او العدم وسور الموجبة الزمكنة عن الشخصية فظاهر انها لا سور لها
على نظر عام في المهملة وعن المهملة لكونها لا سور لها منها للكلية او الجزئية فلا
شيء في ما قيل ان سورها ان واذا واولو ليس البتة السور هو البتة فقط
وهو بالهمز معناه لا وقت ولا انفكاك ابدا وحرف ليس لافادة السلب والعلم
ان الشرطية لا تتم سالبة الا ان تقتم حرف السلب على ظرفيا والا فهي موجبة
قد لا يكون لا يخفى ان حرف السلب وهو ليس من السور كلمة في الذي
قبله وبالجملة اي على تقدير وعلى كل حال يعبرون الاولى قال يرسمون
مكان الموضوع حرف مكان المحمول به ويعبرون باسمهما عنهما او يقال
يعبرون عن الموضوع باسم ح وعن المحمول به ويرسمون عنهما لكان اسب
او واضحا ضما اذ الرسوم ليس عبارة ولا عكسه فتامل دون كل انسان

حيوان

حيوان او بدل رسم فرد كل والتلفظ به ولو بالقوة لفظ كل كاتب صوابا لانها
سور لا بد منها للاختصار اي في اللفظ والرسم والتلفظ عام في كل قضية وعادة فعلوا اليه عن التعبير عادة
مخصوصة دخالتوهم الانحصار فيها والحطب يسير اي والامر في ذلك
سهل فلهذا اي لسهولة الامر في اعتباره عن الهم اشار الى
الاعتذار عن نفسه بتبعيته للهم في ذكر المواد بعينها وانه عطف على
انه المجعول لا على قوله من كيفية اي صفة قائمة في الواقع بموضوعها ومحمولها
وهي ثلاث لبيان فقط الوجوب والامتناع والامكان والقضية غيره
الموجهة تسمى مطلقة لان اطلاقها مفيد كما يأتي وتسمى تلك الكيفية
مادة وعنصرا اي باعتبار الواقع وتسمى باعتبار حصولها في العقل جهة
وبما يسمى اللفظ الدال عليها قالجهة ثلاث اعتبارات وهي اي القضية
باللفظ لتظاهر كلامه ولو رجع للضرورة او المادة او الجهة لم يبعد
او الاولى اي للضرورية ولادائمة وهي الممكنة والوقتية والمشروطة العامة
بسبب ذلك اي الضرورة والدوام وغيرها وحصرها المتأخرون
في ثلاث عشرة قضية سبعة منها مركبات وستة بسايط وزاد بعضهم
قضيتين في البسايط للاحتياج اليهما في المركبات وهما الوقتية المطلقة
والمنتشرة المطلقة والاولى كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة
الارض بينه وبين الشمس ولا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع والثانية
كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما ولا شيء من الانسان بمتنفس
في وقت ما والبسيطة ما كلفظ حقيقة ايجابا فقط او سلبا فقط والمركبة
متملة عليهما الاول من الاقسام الاربعة الضرورية المطلقة
اي الثابت فيها المحمول للموضوع بالضرورة او سلبه عنه كذلك ما دامت
ذات الموضوع من غير تقييد بوصف او وقت كقولنا كل انسان حيوان
بالضرورة ولا شيء من الانسان بحجر بالضرورة وهذه القضية مركبة من البسيط
والمشروطة العامة اي التي حكم فيها بدوم ثبوت النسبة او سلبها شرط

وصف في الموضوع كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا
وبالضرورة لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبا وهذه للقضية
من البسايط ايضا والمشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة المذكورة
حالة الايجاب او حالة السلب مع تقييدها بالدوام او عدمه كقولنا في
الايجاب بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا لادايما وهذه
من المركبات لان مفهوم لادايما قضية مطلقا عامة سالبة لانما سلبت الوصف
عن الموضوع في الجملة وكقولنا في السلب بالضرورة لاشيء من الكاتب بساكن
الاصابع ما دام كاتبا دايما لادايما وهي مركبة ايضا لان لادايما مطلقة
عامة موجبة لما فيها من ثبوت الوصف في الجملة فالحكم على القضية المركبة بالايجاب
والسلب تابع للجزء الاول وهو القضية الاولى منها والجزء الثاني مخالف
للجزء الاول في الايجاب والسلب وموافق له في الكلية والجزئية والموقتة
هي الوقتية المطلقة المتقدمة مع تقييدها بالدوام او عدمه وهي عزالركبان
ايضا كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس وقت لادايما ولاشيء من الانسان
بمتنفس في وقت لادايما وهي على وزان ما قبلها والمنتشرة وهي المنتشرة
المطلقة مع ما مر من التقييد بالدوام او عدمه كقولنا بالضرورة كل قمر
منخسف وقت الحيلولة لادايما ولاشيء من القمر بمنخسف وقت الربيع لادايما
وهي من المركبات ايضا الدايمة المطلقة وهي ما حكم فيها بدوام السبة ما دامت
ذات الموضوع وتم تقييد بوصف او وقت كقولنا كل انسان حيوان دايما
ولاشيء من الانسان بجماد ايما وهذه من البسايط والعرفية العامة
وهي التي حكم فيها بدوام السبة ما دام وصف الموضوع من غير قيد وشرط
للعرف لكون السبة فيها ماخوذة منه من ثبوتا دايما او عدمه كقولنا كل كاتب
متحرك الاصابع دايما ولاشيء من الكاتب بساكن الاصابع دايما فالعرف يخصص
الدوام بوقت الكتابة بمجرد سماعها وهي من البسايط والعرفية
الخاصة وهي العرفية العامة المذكورة مع التقييد بالدوام او عدمه من
المركبات الممكنة العامة اي التي حكم فيها بامكان الجانب المخالف للنسبة

من غير

من غير تقييد ضرورة او دوام او عدمهما لان الامكان العام هو سلب الضرورة
عن احد الجانبين كقولنا كل نار حارة بالامكان العام ولاشيء من الحار
ببارد بالامكان العام يعني الايجاب او سلب الحرارة من النار ليس ضروريا
وهي السلب ان ايجاب البرودة للنار ليس ضروريا وهذه من البسايط
والممكنة الخاصة وهي هذه الممكنة العامة مع سلب الضرورة عن الجانب
الموافق للنسبة ايضا فغيها سلب الضرورة عن كل من الجانبين بخصوصه
كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص ولاشيء من الانسان بكاتب بالامكان
الخاص وهي مركبة من ممكنتين عامتين موجبة في الجزء الاول وسالبة في الجزء
الثاني والايجاب في الاول صريح والسلب ضمني وبالعكس في الثانية
المطلقة العامة اي التي ذكر الاطلاق فيها من غير قيد قدم ضرورة او دوام
وثبوت النسبة فيها او سلبها في الجملة كقولنا كل انسان متنفس بالاطلاق
العام ولاشيء من الانسان بمتنفس بالاطلاق العام وهي من البسايط
والوجودية اللادايمة وهي المطلقة المذكورة مع قيد عدم الدوام
الوسطي كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لادايما ولاشيء من الانسان بضاحك
بالفعل لادايما وهي مركبة من مطلقتين عامتين بكل طرف فصدر الاول
مطلقة عامة موجبة وعجزه مطلقة عامة سالبة وهي مفهوم لادايما وعجز
الطرف الثاني مطلقة عامة سالبة وعجزه مطلقة عامة موجبة لان عدم
دوام السلب ايجاب كعكسه والوجودية اللاضرورية وهي المطلقة
العامة مع قيد عدم الضرورة الذاتي وشاملها وحكمها كالتي قبلها بعد ادراج
الدوام بالضرورة فهي من المركبات مذكور في المطولات ومنه ما قلوناه
عليك ملخصا للاختصار وما يعقلها الاولو الابصار ولما فرغ ابو المعم
وكذا التم متصلة كانت او منفصلة اي القسم المذكور هنا في عزاطا
لتقدمه وهي التي حكم الا شمل ذلك القضية الكاذبة نحو ان كانت
الشمس طالعة والليل موجود لان الحكم للعلاقة اذ طابق الواقع فصادقة
والا فكاذبة توجب ذلك اي الحكم الذكور والوجوب واللزوم بمعنى

كالعلية السالبة لكون الشيء علة لغيره او عزدلك كالبائنة كقولنا اي
في الموجبة وكقولنا في السالبة ليس ان كانت الشمس طالعة والليل
موجود واما التضايف بان يكون احد المتضايفين لازما للاخر
كالابوة والبنوة المذكورين وهي التي يحكم فيها على الكل بشمل القضية الكاذبة
كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار صاهل على نمط عام كقولنا ان كان
الانسان في الدار في الموجبة ومسالمة في السالبة كقولنا للاسود الكتابة بعض امر
اتفاقي يحكم فيها بالتنافي وقد يحكم فيها بعدم التنافي كقولنا هذا الشيء اما ان
يكون اسود او كاتبا فانه لا منافاة بينهما صدقا وكذبا يحكم فيها بالتنافي
ينظر فيها بالصدق فقط في الموجبة بعدم امكان اجتماعهما وبعدم التنافي
صدقا فقط في السالبة كقولنا ليس ان يكون هذا الشيء لا بحرا ولا حجرا
فانهما يصدقان لاجتماعهما مع الحيوان ولا يكذبان اذ لا تنافي بينهما
يحكم بالتنافي بين الطرفين كذبا فقط موجبة كامثل اللهم او سالبة
كقولنا ليس اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا لان التنافي ينظر فيها بالكذب
ولذلك قدمنا عليها اختها واختالانها اربعة عقلا صدق الجزئين معا اي ثبوتهما
وكذبهما متنافي رفعهما وصدق الاول فقط وكذب الثاني وعكسهم الاولان
كاذبان والاخران صادقان والثانية مانعة الجمع اي سميت بذلك
لما ذكره وقدمت لكون تنافيها في الصدق واعمالها فيها اربعة ايضا مثل
ما مر والامر وردها فقط هو الكاذبة كذلك الثلاثة هو الكاذبة فيها واحد
فقط كما ذكره وستمر عن الاتفاقية عناد بة والحاصل انه في الحقيقة
يوخذ الشيء مع نقيضه كالزوجية مع الفردية او مع عدم الزوجية
وفي مانعة الجمع يوخذ الشيء مع ما هو اعم من نقيضه كونه الشيء حجرا
او شجرا فان كونه حجرا اعم من عدم كونه شجرا او بالعكس وفي مانعة
الخلو يوخذ مع النقيض ما هو اعم من نقيضه كونه في البحر وانه لا يغرق
فان كونه في البحر اعم من كونه لا يغرق لجواز كونه في البحر ولا يغرق
حما هو بدل من تاول لو قال حما يمكن فيه الغرق لكان اولى مما ذكره لدخول

بحر

بحر من زبيق او صبرة من بر كتان وعزدلك الثلاث وهي مانعة
الجمع والخلو معا او مانعة الجمع ومانعة الخلو . العدد اما زيد او ناقص
او مساو حقيقة العدد ما تالف من الاحاد قالوا حد ليس بعدد وكونه
فيه الاوصاف الثلاثة باعتبار افراده المجتمعة من كسور من النصف
الى العشر كالاثنى عشر فانه اذا جمع نصفها وثلثها وربعها وسدسها
كانت خمسة عشر وهي زايدة عليها وكالثمانية فانه اذا جمع نصفها
وربعها وثمنها كانت سبعة وهي ناقصة عنها وكالستة فانه اذا جمع
نصفها وثلثها وسدسها كانت ستة وهي مساوية لها لانه ايما هذا القول
او المثال حكم فيه الا اولان المثال قد حكم في هذا القول او المثال والتسمية المذكورة
اصطلاحية هذا الجمع اي الاوصاف الثلاثة وكذا لا يجتمع اثنان منها
الا في عدد واحد لا يجتمع الا يشير الى ان هذا المثال في المنفصلة
الحقيقية واما مانعة الجمع فهي كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا
او حيوانا ومانعة الخلو كقولنا اما ان يكون هذا الشيء لا شجرا ولا حجرا
او لا حيوانا واورد عليه اي على المثال المذكور المبني على مركب الحقيقة
هذا المركب من جزئين ان طرفي الحقيقة لا يحتمل ان هذا المركب من طرفين
كما هو المقسم فكان الاولى ان يقول ان طرفاها لا يجتمع ولا يرتفع وعلى
هذا فلا حاجة الى الايراد وعلى ما ذكره فسيان ما فيه لا يرتفعان تل
يرتفع احدهما المقابل للمثبت وهنا اي في ذات الاجزاء الثلاثة المذكورة
يرتفعان اي الطرفان كما هو صريح كلامه وانت خبير بان الاجزاء
الثلاثة المذكورة اطراف ثلاثة فتدبر ما فيه وان لم يكن اطرافا للقضية
وانما هي اجزاء تركب منها طرفاها فالمذكور منها اما كان طرفا ومقابله وان
تعدد طرف اخر فلا يتصور رفع الطرفين وانما المرتفع طرف فقط
مشتمل على جزئين ومقابله الجزء والمذكور فهو الطرف الاجزاء واذا املت
هذا ظهر لك عدم الايراد وسقوط الجواب وقد اشار السيد الى ذلك
في بعض تقريره فتامل . والاصل الاخاصله ان الجزئين المنفصلين في هو

قضية منفصلة قد عدل بها عن اصل جزء قضية حملية فصار امع المذكور قضية
حملية اما هو من المساوي وغيره اي بالنظر لمثاله الذي ذكره والمراد
بين المذكور من الاجزاء وغيره كقولنا زيد او عمرو زايد او ناقص او عمرو ناقص
يتالف اي كل من المتصلات والمنفصلات او تتالف المتصلات
والمنفصلات واعلم مع بيان اقسامها مذكور في المطولات وحاصله
ان طرفا الشرطية قضية واحدة بعد التركيب وكل منهما في الاصل قضية
كاملة واقسامها بعد التركيب ستة حملتان متصلتان حملية مع متصلة
او مع منفصلة او متصلة مع منفصلة فتركيبها من قضيتين حمليتين
كقولنا في المتصلة كلما كان هذا الشي انسانا فهو حيوان وفي المنفصلة
واما ان تكون العدد زوجا او فردا او متصلتين كقولنا كلما كان هذا
الشي انسانا فهو حيوان وكلما لم يكن الشي حيوانا لم يكن انسانا واما ان
ان كانت الشمس طالعة والنهار موجود واما ان لا تكون ان كانت الشمس
طالعة لم يكن النهار موجودا ومن المنفصلتين كقولنا كلما كان هذا اما
اما ان تكون زوجا او فردا فدايما اما ان تكون منقسما او غير منقسم
واما ان تكون اما ان تكون العدد زوجا او فردا واما ان تكون العدد
لا زوجا ولا فردا ومن مختلفتين من حملية ومتصلة او حملية
ومنفصلة او منفصلة ومتصلة ولا يخفى امثلتها مما ذكر احكام
التناقض قدمه على العكس لعمومه لانواعه احكامه تكلف في
العكس ولان العكس قيض العصاره يتوقف على التناقض جز
عرعكس واصله من النقض وهو ازالة الشي من اصله كنقض
البناء والمراد به ما سيذكره وهو من عوارض القضايا التابعة
لها مفردتين كزيد وعمرو السماء والارض وانما حصوا التناقض
بغير المفردات مع وجوده فيها نحو انسان واللانسان وانهم لا عرض
لهم فيها وليست من مقاصدهم واختلاف قضية ومفرد نحو زيد
وعمرو قايم بالايجاب والسلب اي مطلقا ثم ان كان القضيتان

ولابد

ولابد مع ذلك من اختلاف في الكمين الكلية والجزئية كما بين صدق
الجزئيتين وكذب الكليتين في كل مادة يكون الموضوع فيها اسم واحد كان
موجبتين فلابد ايضا من الاختلاف في الجهة كالضرورة والدوام
والامكان لصدق الممكنتين وكذب الضروريتين في مادة الامكان
والعدول والتحصيل لانه تتوقف رفع لارفع ثبوت وقد قال بعضهم ان
التناقض يكون في الثب والاحكام والعدول يكون في التصور وبغير
ذلك كالضرورة والامكان والدوام والاطلاق احدهما صادقة والاخرى
كاذبة اي في الواقع ونفس الامر وخرج بالحيثية المذكورة اي بمفهوم عادل
عليه المضاف اليه حيث وبقوله لذاته هذا قصر وما قبله اجناس والاخراج
بها من حيث اعتبارها مولا كامر والاختلاف جنس اعلى وقضيتين جنس
دونه والايجاب والسلب جنس ثالث وهو دون الثاني ومفاد الحيثية
جنس رابع المخصوصتين اي الشخصيتين والمحصورتين اي المسورتين
وحكما ليشمل المهملة لما مر انها في قوة الجزئية وعطف هذا على ما قبله عام
اذ الشخصيتان في حكم الكليتين كما مر نعم لا يقع التناقض بين مهملتين
لانهما في حكم الجزيئتين وهما لا يقع فيهما تناقض وانما يقع بين مهملة
ومحصورة نحو الانسان كاتب لانسان من الانسان بكاتب الانسان ليس
بكاتب كل انسان كاتب لاحتمال ان الكلية شاملة لجميع الافراد والجزئية
لبعضها وهما متغايران فلا تناقض لانا نقول ذلك البعض قد تناقض
فيه الحكم وزيادة البعض الزايد في الكلية لا يمنع فيه لجواز صدقهما
معا وكذبهما معا ويجري هذا في الواحدان الاربعة بعد هذه
واما الثلاثة الباقية فليس فيها الا الصدق فقط الزنجي اي الفرد
من افراده والبعضية والكلية بالنسبة لاجزاء ذلك الفرد كما تعلم من تحويه
كلامه اذا القاعدة ان كل اذا اضيفت الى نكرة كانت لاحاطة الافراد
نحو اكلت كل رغيف اي جميع الارغفة واذا اضيفت الى معرفة كانت
لاحاطة اجزاء الفرد نحو اكلت كل الرغيف اي جميع اجزاء رغيف واحد

فتامل لاستلزامها البقية فوحدة الموضوع تستلزم وحدة الزمان والمكان
والاضافة والقوة والفعل وردها بعضهم اي المتاخرين وهم المحققون
منهم الى وحدة النسبة الحكمية اذ يرد على حصة الواحدة الثمانية اختلاف
الالة نحو زيد كاتب اي بالقلم الواسطي زيد ليس بكاتب اي بالقلم الزنجي
واختلاف العلة والفاعل والمفعول والحال والتمييز ويرد ذلك ايضا والموضوع
الى اي ذكر المحمول والموضوع في كلام المصنف ونحوهم اختصاص الواحدة في
المتناقضتين بالجزئيات وليس كذلك في الشرطية متصلة او منفصلة ثم بين
اي المصنف اي اظهر وكشف بعبارة عامة في الحمليات والشرطيات بقطع النظر عن مثال
المذكور وكان الوجه تاخير هذا الى ما بعد المحصورات كما يشير اليه كل انسان
الى هذا في الحملية وسيأتي لما يأتي راجع لنقيض الموجبة الكلية السالبة
الى التاخر المتقدم قد تكذب بان في كل قضية موضوعها اعم من المحمول كما في
الكاتب بالفعل وهو الامكان العام والنقيضان اي جهة احد النقيضين
اوصدقهما لم يكن بينهما تناقض لان النقيضين لا يجتمعان وحينئذ ارتفع
فيها الصدق والكذب كذلك لان النقيضين لا يرتفعان وهذان اي
المختلفان اي الذي حصل فيهما التناقض بقولنا كل انسان حيوان لا شيء من
الانسان الخ بعد اتفاقهما في الوحدات السابقة كما اشار اليه ثم ايضا
فيما مر فلو زاد المصنف لفظ ايضا بعد اختلافهما لوفى بذلك ومثال الشرطيتين
اللتين فيهما التناقض من المتصلتين الاتفاقيتين اخذا من مثاله ومثالهما
في اللزوميتين المتصلتين كقولنا كلما كانت الشمس طالعة والنهار موجود ومثالهما
في المنفصلتين كقولنا دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا ليس دائما
اما ان يكون العدد زوجا او فردا ليس كلما اذا هذه شرطية جزئية
والمهملتان الخ اي فيما بينهما التناقض مع الكليتين نحو كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود ليس ان كانت الشمس فالنهار موجود واما
الموجبتان فلا يعلم حالهما لا بمجرد الاختلاف ولا بد من النص عليها فارجعه
احكام العكس الذي توصف به القضايا وهو لغة تبديل الاول

بالاخر

بالاخر مطلقا وهو اي من حيث هو ثلاثة اقسام وهو اي اصطلاحا
تبديل الخ فهو اسم للمعنى المصدري حقيقة وقد يطلق مجازا مشهورا على
القضية المبدلة كقولنا الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية وسيأتي
الطرف الاول وهو الموضوع في الحملية والمقدم في الشرطية سواء
كانت متصلة او منفصلة وينفي بعضهم ثم في ذلك المنفصلة ليس لمنعه
فيها وانما هو لعدم فائدته فيها وعكسه وهو تبديل الطرف الثاني مجازا
ما ذكر مع بقاء الصدق اي في القضية بطرفيها والكيف كذلك
وسيجيء هذا العكس الموافق لما يأتي اي السلب والايجاب اي ان كانت
القضية الاصلية موجبة فالمبدل موجبة او سالبة فسالبة نحو
كل انسان هذا فيه بثبوت الحيوانية للانسان وفي عكسه بثبوت عدم الانسانية
لغير الحيوان الثاني اي من الاقسام الثلاثة وهذا اثبته المتاخرون
المخالف من حيث الايجاب والسلب كما يأتي مع جعل نقيض كل طرف
بدلا عن الطرف الاخر دون الكيف اي لا مع بقاء الكيف بل مع تبديله
من الايجاب الى السلب وعكسه كل انسان حيوان هي موجبة كلية صادقة
وعكسها كلية سالبة صادقة والسلب فيها ما خوذ من السور وحرف ليس
جزء من الموضوع لتخالف طرفيه اي لتخالف النسبة الماخوذة من طرفيه
الثالث العكس المستوي ويقال له المستقيم لاستواء طرفيه واستقامتها
سلامتها من التبديل بنقيض وعليه اقتصر المصنف لكونه المستعمل في العلوم
والانتاجات والانتاج يهم لا سيما قياسا واما ذكره الشامل للاحتياج اليه
في عكوس القضايا الاتية ولذلك قومه ان يعبر بتبديل التحتية الثانية
اما المكسورة مبنيا للفاعل والمعلوم واما مفتوحة مبنيا للمجهول ليوافق
المعنيين السابقين ولا يضم سكون الياء مع فتح او ضم لان الضرورة ليست
من معانيه والمعنى ان يجعل الموضوع بعد نقله عن اعتباره ذاته الى اعتبار
مفهومه محمولا والمحمول بعد نقله عن اعتبار مفهومه حاليا اعتبار ذاته
موضوعا كما يأتي وعبر بعضهم في بعض اعتبارات عن المعنى في ذكر الكذب

باطل تتابع لغيره فيه واعترض عليه وعلى الغير بذكره كما يأتي وهو الحق اي
اسقاط الكذب والاستدلال على الصدق هو المتعين الثابت ولذكر قال
بعضهم انا ذكر التكذيب في كلام المص سهوا وسبق قلم لان العكس
لازم بالاستقامة للقضية فالقضية ملزومة له لان معنى انعكاسها
القضية كون العكس لازما لازوما كليا ومعنى عدم انعكاسها عدم
ذلك ولو في مادة واحدة ولا يلزم الاقتصار بقاء الكذب في العكس
باطلا في عبارة البعض الشامل للبعض الاول والثاني ومع هذا
اي ومع صحة هذا التاويل وكونه المراد بالتغيير بالتصديق كما قيل المص
اولى وعبارته اي المص لتناوله الشرطيات كقولنا كلما كانت النار
موجودة كانت الحرارة موجودة والمراد من الشرطيات المتصلات واعلم
ان الموجبات تحتاج الى مراجعتها من المطولات واعلم ان مقدم المراد بهم
العنواني اي المعبر به عن الشيء بكذا اعرعنه به الانسان وهو انسان
والاعم حيوان ومثال الشرطية كقولنا كلما كانت النار موجودة كانت
الحرارة موجودة فان الحرارة اعم من النار لانا نجد الخ اعلم ان للقوم في
بيان عكوس القضايا ثلاث طرق احدها طريق الخلف وهو ضم نقيض
العكس الى الاصل لينتج محالا وهذا اعم لشموله للكلية الموجبة والجزئية
كذلك وللسالبة المركبة والبسيطة ثانيها طريق العكس وهو ان يعكس
نقيض العكس ليحصل ما شاء في الاصل وسابقها طريق الافتراض وهو
اخفاها ولا يكون الا في الموجبة السالبة المركبة وهو فرض ذات الموضوع
شيئا معينا وحمل وصف الموضوع والمحمول عليه ليحصل مفهوم العكس
وهذا ما سلكه المص بقوله لانا نجد الخ والشيء ذات الموضوع اي افراده
وهو اي الشيء الحيوان الناطق اي ذات الانسان كزيد وعمرو
فيكون اذا جعلنا احد الوصفين موضوعا والاخر محمولا كان
ولانه الاسهل طريق الخلف وهو اولى مما ذكره المص في انعكاس
الموجبة الكلية الى موجبة جزئية لان هذا اقرب الى الذهن في القابل

قوله والا

قوله والا لزم تصديق نقيض الموجبة الجزئية لتصديق نقيضه اي المذكور
او اللازم المذكور وهو اي النقيض المذكور فيلزم من صدق هذه
السالبة الكلية التي هي نقيض العكس وقد كان الاصل قبل العكس
هذا اي قولنا ليس بعض الانسان بحيوان خلف اي باطلاق لاجتماع
النقيضين يضم الى هذا اشارة الى طريق العكس ومراده فيه جعل
الاصل قضية صغرى والنقيض كبرى فينتج من الشكل الاول ما ذكره
وهو محال في القضايا الموجبة كالمعدوم بخلاف المعدوم وهذا المحال منشاؤه
كذب الكبرى فيصدق بعضا وليس منشاؤه الصغرى لصدقها ولا العكس
لوجود شرطه من ايجاب الصغرى وكلية الكبرى بهذه الحجة اي ممثلا وهي
طريق الافتراض ولانه الخ هو طريق الخلف اويضح الخ هذا طريق
العكس هكذا بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان فينتج لا شيء
من الانسان بانسان بين اي ظاهر جلي من غير برهان والا اي لو لم
يصدق لا شيء من الانسان بحجر وينعكس اي نقيضه كما مر ان الموجبة الجزئية
ينعكس كنفسها وقد كان الاصل لا شيء من الحجر بانسان لعله سهوا وسبق
قلم اذ الاصل المذكور في كلام المص لا شيء من الانسان بحجر اويضم الخ
ذكر هذا الضم وتقريره مبني على ما ذكره قبله مع ان الذي فيه انما هو عكس
النقيض لا نفس النقيض وعبارة السيد ولو جعل النقيض اعني
بعض الحجر انسان صغرى والاصلي كبرى هكذا بعض الحجر ليس بحجر
قيل وانما عدل الشارح عن هذا لحصول النسخة المقصودة وليس بصحيح
فتامل وقد رأيت بعض النسخ فيه هذه المذكور ان على الصواب والتحريف
من الناسخ وهو اي محال اي ما لا شيء عن نقيض العكس والعكس
حق وانما قال كلية الخ هذا اشارة الى الحكمة في تغيير المص بالكلية
التي هي من الكلم دون تغييره بالنفس التي ليست من الكلم والاعم
لكن من الجهة لانها قد تشتمل الجهة ولذلك عدل عنها والكلام
عليه اي العكس بجميع اي الجهة طويل لا تحمله هذا المختصر فيطلب

من المطولات ويقال لنا ان المصنف تكلم عليها الجليات ولم يتكلم على العكس
في الشرطيات لما ذكر ايضا وهو على وزان ما في الحمليات والاي لو لزم
انعكاسها اعم اي بالعموم المطلق من المحمول ولا يصدق سلب الاعم
عن بعض افراد الاخص لامتناع وجود الاخص بدون الاعم لصدق
نقيضه هو بكسر الضاد من المصدر المضاف والاي لو لم يصدق هذا
النقيض لوجد الكل وهو الاخص بدون الجزء وهو الاعم كما
في بعض المراد وهو ما اذا كان بين المحمول والموضوع تباين كليا او عموم من
وجه وقد مثل الشم للاول ومثال الثاني كقولنا بعض الحيوان ليس بابيض
فانه يصدق مع صدق عكسه وهو بعض الابيض ليس بحيوان واما
العموم المطلق فيصدق فيه سلب الاخص عن بعض الاعم لا عكسه لان
وجود الاخص بدون الاعم محال احكام القياس ما خوذ من الشيء
بالالة كالذراع لمعرفة مقداره يعنيا مثلا وقيل من قياس على غير لمعرفة
كونه مثله مثلا وقد اشار الشم الى ان هذا معناه اللغوي كما ياتي وهو
اي القياس المقصود الاهم اي المطلوب الاعلى بالنسبة لما قبله لانه الموصل
الى المطلب الاعلى مطلقا وهو التصديق الذي هو ادراك العلوم بجهاتها
يقينا او ظنا وترتب الاحكام عليها اثباتا او نفيا ونحو ذلك وهو لغة
تقديرا كما فيه ان هذا المعنى اللغوي مباين للاصطلاحي وهو مخالف
الواجب في المعنى اللغوي بين كونه اعم من الاصطلاحي دائما او مساويا له
كليلا والتقدير بنعم المقول والملفوظ والمحسوس على مثال اخر باضافة
مثال الى اخر هو قولك اي يريد بانه قول ملفوظ او مقول فاطلاقه
عليهما اما حقيقة وهو من المشترك او حقيقة في احدهما مجازا في الاخر
وعلى ان المراد الملفوظ فاستلزامه للمقول الاخر باعتبار انه دال على
المركب المقول وعلى ارادة المقول فاستلزامه للمقول في هذه اللفظة
الاخرا المقول ظاهر هو مؤلف مستدرك لانه مرادف للمقول في هذا المعنى
وانما ذكره لتعلقها بعده به من اقوال اي قضايا لزم عنها لذاتها قال

بدونه

بدونه عمدا كان اصوب لوقوعه للقول لانه فيه المادة والصورة بخلاف
الاقوال لانها الاول فقط قول اخر ويقال له المطلوب ان سيق منه اي
القياس فان سيق من القياس اليه فيقال له النتيجة لانه المسئلة المستدل
بالقياس عليها اعني انها باعتبار حصولها عن السابر سميت نتيجة وباعتبار
استحصالها منه سميت مطلوبا والعلم بها بطريق العادة عند اهل السنة
وبطريق الوجوب عند الحكما وبطريق التوكيد عند المعتزلة ولزومها باعتبار
حقيقتها في الذهن ناشئ عن الاقوال مغايرة لكل منها اي الاقوال بحيث
انه ليس قضية كاملة منها وان كان مؤلفا من اجزائها الباش
اي للغير لاخذ الكفار الموتى والاول وهو المولف بدون قولنا سمي
قياسا بسيطا لانه في مقابلة المركب الذكور بعده لتركبه من قياسين
اي بسيطين لانه فيه قضية مطلوبة واصله كل باش آخذ للمال خفية
وكل آخذ كذا كذا سارق فكل احذ كذا كذا سارق فهذه فخرج اي بقوله
اقوال الذي المراد بها ما فوق الواحد القول الواحد اي القضية
الواحدة كعكسه المستوي هو كالذي بعده مثال للقول الاخر
اللازم للقول الاول كقولنا كل انسان حيوان فانه عكسه المستوي
وهو بعض الحيوان انسان ويتلزم عكس نقيضه وهو كل ليس بحيوان
ليس بانسان لانه لم يتالف الا بعلة لخروج ذلك عن القياس فلا
سمي قياسا كما مر والاستقرا اي وخروج الاستقرا وهو الحكم على كل
لوجود ذلك الحكم في المتر جزييات وهو لا يفيد التعيين ولا يلزم عنه
شيء وهو اما تام وان لم يوجد فرد مخالف للحكم والا فناقص كقولنا كل حيوان
يحرك فكه الاسفل عند المضغ فلا يفيد خروج التمساح لكونه يحرك فكه الاعلى
والتمثيل وهو الحكم على جزئي بمثل لوجود ذلك الحكم في جزئي اخر
مشارك له في معنى كالحكم على العالم بانه حادث لكونه مولفا كالبيت الحادث
لكونه مولفا لامكان التخلف الا علة لعدم الملزوم وما يلزم
اي وخروج ايضا ما يلزم الا مقدمة اجنبية اي غير لازمة لاحد

مقدمتي القياس وكان قياس يعطف على كان في قولنا وهو ما نتج
بواسطة مقدمة اجنبية واشار بقوله وهو ما يركب الخ الى قياطيغورياس والمراد
بالتعلق فيه المجرور لان الجار والمجرور قد يتعلق كقولنا مساو لب وب مساو لج
يعني هكذا ناطق مساو لمدرك ومدرك مساو لضاحك فناطق مساو
لضاحك في دلالتهما على الانسان لكن لا لذاتهما لانه لو كان لذاتهما كان
هذا النوع منتجا ايما ليس كذلك فانه اذا اخذ بدل المساواة الايجابية
او النقيضة لم ينتج كقولنا الانسان مباين للفرس والفرس مباين للناطق
لم ينتج كون الانسان مباينا للناطق وكقولنا الواحد نصف الاثنين
والاثنان نصف الاربعة لم ينتج كون الواحد نصف الاربعة والمعبر
عن ذلك بالحروف الهجائية لما ورائها كناية عن قواعد كلية لا تختص بمادة
معينة ولذلك اي ولكون النتيجة بواسطة المقدمة الاجنبية
حيث تصدق الخ لانه محل عتق اللزوم لما تقدم ليخرج المباين ونقيضه
كما مر مايلزم البين وهو ما ليس بواسطة وهو الشكل الاول وغير اي
غير البين وهو ما فيه واسطة كتغير كل من المقدمتين او احدهما بالعكس
الى الشكل الاول بحيث لو سلمت وان كانت كاذبة كما مثل لما يلزم
الدور الا قد نظر فيه فان كون المقدمة جزء قياس شامل لقياس الاقتران
والتمثيل وما حجة فانهم قالوا ما وقعت جزء حجة فلا يلزم الدور وفيه
بحث فتامل اما قوله اني قدمه على الاستثنائي لانه اكثر فائدة واقوى
تناولا وان كان مفهومه عدميا ولانه عن الحمليات التي هي اصل للشرطيات
بالفصل متعلق بيذكر والمراد به اللفظ اي ان لم يتلفظ بعينها فيه
الحدود هي الاصغر والاكبر والمتوسط هو المكرر واقول انما المراد
هو اقول ان الحد الاصغر والاكبر والاوسط لكونها غير مستفادة قاله السيد
وقال غيره هو اقول ان الاول لمنع النتيجة وهو الذي ذكره اي الذي
فيه صورة النتيجة مرتبة اجزاؤها من غير اعتبار حكم فيها لكان ادوات
الشرط فلا ينافي ان النتيجة قضية محتملة للصدق والكذب وليست
كذلك

لذلك في القياس والمراد بالعقل ذكر طرفيها او نقيضي طرفيها وقد اشار
الشارح الى ذلك في الثاني وهو المذكور فيه بنقيضها لكن النهار الخ
هذا نقيض الجزء الثاني والشمس ليست بطالعة نقيض الجزء الاول وكان
الاسب عكس هذا الا يقال كما يعلم مما بعده والنتيجة وهي ما الشمس ليست
بطالعة نقيض الجزء الاول من القياس وهي الاول وهو الذي
فيه النتيجة بعينها وانما جزء احدهما اي فالمحذور ركون النتيجة
مقدمة كاملة وقد مر هذا الجواب بحيث لا حاجة لقوله بل استلزام
ليس قضية ولا جزء قضية فالاضراب الى غير مستقيم فتامل
اعني لكن يشير الى ان النتيجة هذا اداة استثنا اصطلاح لاهل هذا الفن
لا كما في علم العربية تلك من تتمة القياس والنتيجة هي المقرونة بالفا
بعدها واكثر اي من مقدمتين موضوعا او محمولا اي في الحمليات
المحضة ومقدما ما كليا اي في الشرطيات ولو مع الكليات وهذا
شامل للاشكال الاربعة الآتية يسمى حدا اوسط لتوسط الخ
بعوظاهر في الشكل الاول دون البقية الا ان يقال هو بعد ردها
الى الاول وزاد الاوسط حقيقة او حكما وسيأتي ما فيه ويغني بالحد
ما تتحلل اليه المقدمتان من الطرف الاول او غيره والرابطة لا تسمى حدا
بين طرفي المطلوب سماه مطلوبا لانه سيق منه الى القياس
ويسمى نتيجة ان سيق من القياس اليه كما مر انفا والاخص اقل
افرادا يسمى اصغر لذلك والاعم اكثر افرادا فسمي الاكبر لذلك وذكر
الاغلبية فيهما للاشارة الى انه قد يكون مساويا كقولنا كل انسان
ضاحك وكل ضاحك ناطق فينتج كل انسان ناطق والمقدمة الخ
سميت بذلك لتقدمها على المطلوب اللازم الذي هو النتيجة
واقول ان الكبرى بالصغرى اي سواء كانا كليتين ام جزئيتين سالبتين
ام موجبتين ام موجبة وسالبة سميتا قرينة وضربا لكون الصغرى
معتبرة بالكبرى ومضروبة فيها واعلم ان بين الضرب والشكل عموما من وجه

وهيئة التاليف اى وضع الحد الاوسط بين الحدين الاخرين بحيث
يحمل عليهما او وضعه لهما او حمله على احدهما ووضعه للاخر ويسمى مثلا
تشبيها لها بالهيئة الجسمية الحاصلة من احاطة الحدود بالمقدار بالشكل
هو الهيئة الاجتماعية الحاصلة من الحدود وعلم مما ذكر انه لا تركب له
الاشكال الاربعة الا من الحمليات نحو كل ج ب وكل ب ا كقولنا كل انسان
حيوان جسم فهو الشكل الاول وقدم لما سياتي كل ج ب ولاشئ من اب
كقولنا كل انسان ناطق ولاشئ من الفرس بناطق ينتج لاشئ من الانسان
بفرس فهو الشكل الثاني اعقبه بالاول لما سياتي وهو لا ينتج الا السالبتين
الكلية والجزئية كل ج ب وكل ج د ينتج بعض ب د كقولنا كل انسان حيوان
وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان انسان وهو الشكل الثالث اعقبه
بالثاني لما سياتي وهو انما ينتج الجزئيتين نحو كل ب ج وكل ا ب ينتج بعض
ا ج كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق
فهو الشكل الرابع اخره لما سياتي وهو لا ينتج الا الجزئيتين الا الضرب
الثالث منه فانه ينتج السالب الكلية فان قلت اذا هو اريد علم ما
ان المكرر حد اوسط في جميع الاشكال مع انه لم يوجد الا في بعضها اخذا
من امثلتها المذكورة لان المراد انما هو تقرير الاختصاص بالثاني والثالث
اى لانه لا يقع كذلك الا فيهما فقط قلت انما هو جواب عن الايراد
المذكور ومحصله ان مفهوم الاوسط وما صدق عليه مفهوم الاوسط
يثبت له الاكبر ولا يخفى ما في عبارته من الشدة للمطالب الاربعة
وهي الكليتان والجزئيتان الموجبات منها وسوالبها وهو اى النظم الطبيعي
الانتقال على التدريج ولان بقية الاشكال ترد اليه عند ارادة الانتاج
لاشتمالها على الموضوع هو تقليل للشرف واعلم ان الموضوع اشرف
من المحمول وان الكلية اشرف من الجزئية وان الموجبة اشرف من السالبة
وان النتيجة تتبع اخس المقدمتين في الكيف والكم والثاني مثاله
اى الاشكال في مسئلة اى الثاني السابق وهو كل ج ب ولاشئ

من ا ب

من ا ب ينعكس الى لاشئ من ب ا ينتج لاشئ ج ا كما مر في مسئلة اى الثالث
السابق وهو كل د ب فينعكس الصغرى الى بعض ب د ينتج كما مر في مسئلة
اى الرابع السابق وهو كل ب د وكل ا ب فينعكسان الى كل ا ب وكل ا ب د ينتج
كما مر كل ا ج بعكس الترتيب اى بجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى
بعكس المقدمتين جميعا اى بعكس كل منهما مع بقائها على كونها صغرى او كبرى
في محلها وفي بعض النسخ كذا في طبع سليم فغلط وبدل انما يخط المولف
ان يقول فيه اى في مثاله السابق وهو كل ب ج وكل ا ب فعكس الاولى
بعض ج ب وعكس الثانية بعض ب ا وهو غير منتج كما ذكره لما مر من
موافقته للطبع وغير ذلك طبع مستقيم ليس فيه عوج ومعنى عقل
سليم ليس فيه خلل وانما ينتج لما حاصله ان الانتاج كل شكل من الاربعة
شرطين احدهما يجب الكيف وكليتهما يجب الكم في الاول الكبرى
الصغرى وكلية الكبرى وسيتلى عليك جميعها في كلامه لاحلفت النتيجة
بان يصدق القياس مرة مع ايجابها وتارة مع سلبها وذلك
ينافض كونها لازمة اذ يستحيل انفكاك اللازم عن الملزوم والحق
اى الموافق للواقع الايجاب وهو بعض انسان ناطق وهي نتيجة القياس
كان الحق السلب وهو بعض الانسان ليس بفرس ونتيجة القياس
كاذبة وهي بعض الانسان فرس والحق السلب اى لاشئ من الانسان
بحجر وهي نتيجة القياس كاذبة وهي لاشئ من الانسان بناطق
كان الحق الايجاب اى كل انسان ناطق ونتيجة القياس والحق الايجاب
اى كل انسان حيوان ونتيجة القياس كاذبة وهي لاشئ من الانسان
بحيوان كان الحق السلب اى لاشئ من الانسان بصاهل وهي نتيجة
القياس على ان القياس المذكور منتقد لان الكبرى فيه غير كلية
فتامل والحق الايجاب اى بعض الجسم انسان جسم ونتيجة
القياس في هذا كاذبة وهي بعض الانسان ليس بجسم وفيه ما مر من
الاعتراض فشرط انتاج الثاني اى من الاشكال الاربعة

كلية احدي مقدمتيه الصغري والكبري بحسب الكيف والكم جميعا
لوجودهما في كل من المقدمتين وشرط انتاج الاول اخره عن بقية
الاشكال التعريبية من احكامه المذكورة عقيبه كما يوخذ من كلامه هو اشارة
الي سكوتا المصنف عنه مع ان المناسب ذكره ميزانها اي العلوم والعيار الوزن
فلنوردها اي فذكر الشكل الاول وحده اي بذكر ضروبه المنتجة
قانونا والدستور المرجع للاشيا كالقانون بخلاف بقية الاشكال
فلا ينتج فيها الضروب الاربعة وقد تقدم ان الثاني ينتج السالبتين
والاخران ينتجان الجزئيتين فجملة كل منها اربعة توقال فجملتها ثمانية
ضوابا والحاصل هو من ضرب الاربعة المذكورة في نفسها من حيث
كونها في الصغري والكبري ولو غير هذه العبارة كان اسلم من التوهم
في عبارة بارادة غيرها بشرطي انتاجه وهما ايجاب الصغري وكلية الكبري
عقيمة لا ينتجة لا بالاول وهو ايجاب الصغري بالثاني وهو
كلية الكبري الضرب الاول قدمه لاشتماله علي شرفتي الايجاب والكلية
الثاني اخره عن الاول لخسته بالسلب وقدمه علي ما بعده لشرفه علي
بالايجاب في مقدمته معا والمنتج من ضروب الشكل الثاني اربعة
ايضا وذلك لان شرطه امران اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب وكلية
كبراه الضرب الاول من كليتين موجبة ثم سالبة كقولنا كل انسان حيوان
ولاشي من الحجر بحيوان فلاشي من الانسان بحجر الضرب الثاني عكس كقولنا
لاشي من الحجر بحيوان وكل انسان حيوان فلاشي من الحجر بانسان وكل
انسان حيوان فلاشي من الحجر بانسان الضرب الثالث من موجبة جزئية
ثم سالبة كلية كقولنا بعض الانسان ناطق ولاشي من الفرس بناطق
فبعض الانسان ليس بفرس الضرب الرابع من سالبة جزئية ثم موجبة
كلية كقولنا بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق انسان فبعض
الحيوان ليس بناطق ومن السالب ستة اضرب لان شرطه ايجاب
الصغري وكلية احدي مقدمتيه الضرب الاول من موجبتين كليتين

كقولنا

كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق الضرب الثاني
من كليتين موجبة ثم سالبة كقولنا كل فرس حيوان ولاشي من الفرس بحجار
فبعض الحيوان ليس بحجار الضرب الثالث من موجبتين جزئيتين ثم كلية
كقولنا بعض الحمار حيوان وكل حمار ناهق فبعض الحيوان ناهق الضرب
الرابع من موجبة جزئية ثم سالبة كلية كقولنا بعض الانسان حيوان
ولاشي من الانسان بحجار فبعض الحيوان ليس بحجار الضرب الخامس من
موجبتين كلية ثم جزئية كقولنا كل فرس حيوان وبعض الفرس صاهل
فبعض الحيوان صاهل الضرب السادس من موجبة كلية ثم سالبة جزئية
كقولنا كل انسان ناطق وبعض الانسان ليس بصاهل فبعض الناطق ليس
بصاهل ومن الرابع الي ثمانية عند المتاخرين لان شرطه عندهم
اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغري او اختلافهما مع كلية احدهما
وخمسة عند المتقدمين لان شرطه عندهم ان لا يجتمع في مقدمة
خصلتان من السلب والجزئية بان لا تكونا سالبتين او جزئيتين او احداهما
سالبة والاخري جزئية الا ان كانت الصغري موجبة جزئية والكبري
سالبة كلية واصله ذلك لا يليق هذا المختصر ليطلب من المطولات
وما ما القياه من جزء صغير متعلق باحكام القياس وما يتعلق به ويراجعه
من اراد ذلك والقياس الاقتراني المتقدم في التقسيم تتعقد فيه الاشكال
الاربعة كلها واقسامه ستة لانه اما من حمليتين او متصليتين او
منفصلتين او حملية ومتصلة او حملية ومنفصلة او متصلة
ومنفصلة من حمليتين ويسمي قياسا اقترانيا حمليا وما بعده
يسمي شرطيا الشرطيتين اي لبنيهما لزوم كما سيذكره والتركيب فيه
اما في جزء تام كما ياتي وهو المطبوع واما في جزء غير تام كما ياتي واقسامه
ثلاثة لان الشركة اما في جزء تام من كل من الطرفين او تام من احدهما
غير تام من الاخر او غير تام منهما وتتعقد فيه الاشكال الاربعة قسمة
واحدة اي علي نمط واحد لا بمعني مدة واحدة كما فهمه الشم كما قال بعضهم

انه من الخطاء وح هنا وفيما يأتي فلا يرد ما ذكره بعده بقوله وبني المختامل ع
وهو المطبوع اي ان العكس هو الموافق للطبع واشار بهذا الي
حكمة كون المص مثاله هنا وفيما يأتي دون الطرد ومثال الطرد كل انسان
حيوان وكلما كان هذا الشيء حيوانا فهو جسم ينتج كل انسان جسم والمكان
الاول موافقا للطبع لان مقدمة المتصلة متميزة من تاليها وجب ان يجب
الطبع والمفهوم لان مفهوم المقدم الملزوم ومفهوم التالي اللازم يتعين
تقديم الاول طبعا بخلاف المنفصلة لما فيها من المعاندة بين جزئيها بتقديم
احد جزئيها يجب الوضع لا يجب الطبع فتامل كقولنا كل عدد اما هذا
مثال العكس ومثال الطرد كل زوج منقسم بمتساويين وكلما هو كذلك
فهو اما زوج الزوج اما زوج الفرد فينتج كل منقسم بمتساويين اما زوج
زوج فرد مركبة مما لم يشارك وهو الفردية وهو اقل اجزاء النتيجة و
والمشارك هو منقسم بمتساويين الذي هو الجزء الثاني من النتيجة وهو
والزوج المذكور بقوله فهو منقسم بمتساويين في التاليف والاعم ان العدد
في الواقع لا يخلو من واحد من الثلاثة اما الفرد او زوج الزوج او زوج
الفرد والاول هو القسم الثاني من النتيجة والنتيجة مركبة من الجزء الغير
المشارك مع واحد من القسمين الاخيرين في الواقع الذي لم تحل عنه نتيجة
التاليف وقد سدد الى هذا اشارة الى القياس المقسم بفتح
السين كما سيذكره وهو من الاقترانية وهو المركب من منفصلة وحملية
وهو قسمان لان الحملية فيه اما بعد اجزاء المنفصلة او باقلها
وذلك انه يتالف من كل حملية وجزء من المنفصلة قياس ويكون
الحد الاصغر والاكبر مثله في كل قياس احر والاوسط مختلفا ويكون
النتيجة قضية حملية هي بعينها نتيجة الحملية الاولى مع ما شاركها
من اجزاء المنفصلة وشرط انتاجه كون المنفصلة موجبة مانعة
الخلو صدقا او موجبة كلية حقيقية والقسم الاول يسمى الاستقرا
العام وقد مثل له المص بالحروف وبعناه مثلا كل جسم اما حيوان

واما نبات

واما نبات واما معدن وكل حيوان متغير وكل نبات متغير وكل معدن متغير
فينتج كل جسم متغير ويسمى القياس المقسم اي المشتمل على اقسام
متعددة في كل جزء من اقسامه كما علم كقولنا هو مثال لتقدم
المتصلة وهو دوم ومثال تقديم المنفصلة وهو العكس كقولنا كل
حيوان فهو اما ابيض او اسود وكلما كان هذا الشيء حيوانا فهو
جسم ينتج من الثالث بعض الابيض والاسود جسم ينتج كلما كان
هذا انسانا الخ لان كل انقسام يصدق عليه اللازم ويستلزم انقسام
الملزوم واعلم ان هذا الاخص ما بشرطين كما مر التنبيه عليه فلو
قدمه اولا بشرطيات لكان اولى واما في جزء غير تام اي منهما او من
احدهما مع تام من الاخر في ثلاثة اقسام كقولنا في منفصلة
صغرى ومنفصلة كبرى بالشركة في الجزء التام التالي دون المقدم
واقتصر عليه لانه المطبوع بخلاف غيره ومثاله بالحروف اعني كلما
كان النهار موجودا فالشمس طالعة ودائما اما ان يكون الشمس
طالعة او الليل موجودا فينتج اما ان يكون النهار موجودا
او الليل موجودا كقولنا في منفصلة صغرى ومنفصلة كبرى
والشركة في الجزء الثاني من التالي ومثاله بالحروف اعني كلما كان
الشيء حيوانا فكل انسان ناطق ودائما كل ناطق اما اسود او ابيض
ينتج كلما كان الشيء حيوانا فاما كل انسان ابيض او اسود
وشرط الحملية والمتصلة فيما ذكر لزوم بينتهما فخرج الاتفاقيتان
في المقدمتين او في احداهما وفيه تفصيل يعلم من المطولات
افضله واما القياس الاستثنائي المتقدم في التقسيم وهو
فيه النتيجة او نقيضها بالفعل كما مر وهو لا يكون من حمليات محضة
ابدا ويتقدد فيه الاشكال الاربعة واقسامه خمسة اما منفصلتان
او متصلتان او حملية مع احداهما او متصلة ومنفصلة وله
شروط ثلاثة ستاتي في كلامه وهي كون الشرطية موجبة متصلة

او منفصلة وكونها بين تفاعيتها فيهما فيكون لزوميته في المتصلة وعنادية
في المنفصلة والشرط الثالث كلية او كلية وضع احد الطرفين وكلية
رفع احدهما شرطية وهي ما تقل الاستثناء بقوله لكن والاخر
وهي ما بعده وفيها اثبات واحد من جزئي الشرطية المقدمة او فيه
والا اي لو لم ينتج استثناء عين المقدم عين التالي لزم انفكاك
اللازم وهو التالي عن الملزوم وهو الاول فيبطل اللزوم وهو
وجود كون الشيء مقتضيا للاخر ووجود الملزوم باطل لاستلزام
وجود اللزوم تحقق عكسه ونفي اللازم يستلزم نفي الملزوم تحقق
عكسه اذ يلزم من وجود الاخص وجود الاعم ولا عكس ويلزم
من نفي الاعم نفي الاخص وبالعكس اللازم والحاصل انه يلزم
من اثبات عين المقدم اثبات عين التالي ولا عكس ويلزم من اثبات
نقيض التالي اثبات نقيض المقدم ولا عكس والمتصلة تنتجان
صحيحتان ونتيجتاها عكسيتان وشرط انتاج الاهذه الشروط
الثلاثة التي تقوم من الاشارة الا حقيقية اي مانعة الجمع
والخلو معا اي الاخر هو تغيير للثاني فهو بالنون لا بالام
نتج انه فرد فالحاصل في المنفصلة الحقيقية اربع نتائج
اثنان من وضع العين واثنان من رفعها واما مانعة الخلو فهما
على مانعة الجمع لجواز الوجود بالاجماع فيها الذي هو اشرف من المنع
كل منهما اعم من نقيض الاخر وذلك لان نقيض لاشيء هو شيء
وهو اخص من الاعم ونقيض لاعم هو عم وهو اخص من لاشيء
او لاشيء يشمل الحيوان والجماد ولا عم يشمل الحيوان والنبات وعلم
من كلامه ان لها نتيجتين صحيحتين ونتيجتين عكسيتين
واما مانعة الجمع وهو الثالثة من المنفصلات كل منهما اخص
من نقيض الاخر وقد عرفته في التي قبلها كما قدرناه فيه ويعلم
من كلامه ان لها اربع نتائج كالتي قبلها ومما تقرر علم ان نتائج القياس

الاستثنائي

الاستثنائي ست عشرة منها عشرة صحيحة وستة عقيمة احكام البرهان
وهو احد انواع القياس الخمسة الآتية ومعناه الدليل القطعي
قياس دخل فيه جميع القياسات فهو جنس موئف متذكر
وانما ذكره لتعلق ما يجره به من مقدمات اي قضايا يقينية
مستوية الى اليقين وسيأتي ان بعضها خرج بقية القياسات ذكر اي
القول المذكور بقوله الانتاج يقتضي تكميلا لاجزاء احد البرهان
اي للاعداد خال وللاخراج كاعلم واشار بقوله لانه علة غائية الى
ان التعريف مشتمل على العلل الاربع فالمؤلف اشار الى الصورة
بالمطابقة والى الفاعل بالالزام وهو القوة الفاعلة والمقدمات
اشارة الى المادة والانتاج الى الغاية وشملت المقدمات الضرورية
والممكنية واليقين الماخوذ من يقينية اعتقاد الشيء
كذا هو احترز واشار بقوله مع اعتقاد انه لا يكون الا كذا الى
اخراج الظن والشك والوهم وبقوله مع مطابقته للواقع الى
اخراج الجهل المركب وبقوله وامتناع تغيره الى اخراج اعتقاد المقلد
فانه يزول بالتشكيك وبعضهم عرف اليقين بقوله هو الاعتقاد
الجازم المطابق للواقع الذي لا يقبل التغير احدهما لمي بكسر اللام
وتشديد الميم المكسورة والتحتية بينه الي تم بكسر اللام حرف داخل
على ما الاستفهامية المحذوفة الالف لما سيأتي الحد الاوسط
وهو ما يذكر للاستدلال على المدعى كما يقال في الاستدلال على حدوث
العالم لانه متغير في الذهن والخارج متعلقان بعلة
مستفاد الاخلاط اي خرجت طبايعه بدنه المركب منها عن الاستقامة
والثاني اني بكسر الهمزة وكسر النون المشددة بينه الى انه المكسور
الهمزة المشددة النون كما سيذكره لذلكاي لنسبة الكبرى
الى الصغرى لهيئة النسبة اي تحققها ووجودها اوليات اي
مقدمات اوليات طرفيه وهما الموضوع والمحمول او المقدم

والثاني سواء كان تصورهما بالكسب كتصور العالم ونحوه او بالبداهة او
احدهما بالكسب والاخر بالبداهة والكل اعظم من الجزء ومن رسم
ان الجزء اعظم من الكل كما في الفيل اذا ورد الرجل وغلطها فلم يعن الجزء ولا معنى الكل
بمجرد ذلك اذ تصور الطرفين فان كان الحس ظاهريا فمن الحواس الظاهرة وهي خمسة
السمع والبصر والشم والذوق واللمس واذ كانا اي الحس باطنا اي بالحواس
الباطنة وهي ستة ايضا الحس المشترك والواهمة والمخيلة والحافظة والمتصرفة
وهذه لا يتوقف بها العلم الشرعي فوجد اي بيان مرة بعد اخرى فلا يكتفى
بالمرة الواحدة لاحتمال انها اتفاقية تجدس يفيد للعلم بعد الجواب
عن اعتراض بان جعل الحدسيات من اليقينيات عن صحيح لان الحدس
هو الظن والتخمين وجوابه ان المراد هنا ما يفيد العلم لا القطع
الكلي لانه كلما قرب من الشمس قل نوره وكلما بعد عنها كثر نوره
والحدس سرعة الانتقال دفعة عن المبادي ثم رجوعه الى المطالب
فتفيد حركتان وهو تدريجي لا دفعي فنيه اي في ما اوانذكر يرسنا
لقضايا المتواترة والعلم فيها ضروري من جمع اي من جماعة عن جماعة
الى آخر السند ومستند الجزم الحسن يوسن اي يحكم العقل بعدم كذبهم
ولا يشترط فيهم عدد مخصوص ادعى النبوة وفي نسخة الرسالة
وظهرة اي المعجزة وهي امر خارق للعادة مقرون بالتحدي اي طلب ايجاده
وبذلك رادفت الكرامة الواقعة من الاولياء لا تغيب عن الذهن
اي يستحضرها عند التصور المذكور بسبب وسط اي قياس موسط
ذهنا بين الاربعة والروح فهذا الوسط الذي بين طرفي
النتيجة ثم اخذ اي شرع في بيان بقية الانواع القياس الاربعة
الجدل وهو لغة القوة عند الناس راجع لمشهورة ٥
وشهرتها تختلف بحسب الازمنة والامكنة والاقران فتنتج ذبح
الحيوان عند اهل الهند دون غيرهم او عند الخصمين راجح
مسلمة بان يسلم احد الخصمين لصاحبه قضايا ليبني عليها الكلام

تكتيم

تكتيم العقلا مسايل اصول الفقه كقولنا العدد الزهد اسئلة المشهورات والاثار
بالاسئلة الى اثر ثلاثة اقسام لان اعراق الناس بها اما بسبب مصلحة عامة كالعدل
حسن والظلم قبيح او بسبب مرجعة نحو مراعاة الضعفا محمودة او بسبب الشكان نحو كشف العورة
مذموم والغرض منه اي الجدل الزام الخصم واسكاته واقناع عطف على الزام
اي حصول الكفاية في الحجة على من هو قاصر اي ضعيف عن الاحتجاج بالبرهان
والخطابة من الخطاب او من الخطبة لانها منها ممن يعتقد فيهم العلم والولي
والصالح ومنها ما ذكره بقوله كقولنا قلادة يطوق الى والمظنونة ممن يعتقد فيها
اعتقادا راجحا كقولنا الجدار الذي يتوقع مشرف على الهدم وقد يراد بعطف المظنونة
على المقبولة عطف التفسير فهما واحد والشعر من الاشعار لشعور المقصد به
بتاثيره فيها او من شعورها به من مقدمات مخيلات صادقة كانت او كاذبة
تنبسط النفس اي تقع بالرغبة فيها تنقبض عنها فتنفر منها باعوانه
اي يشبه الباقون في حسنها ورديها سيالة اي منسابة بسهولة
مرة بكسر الميم مهوعة بضم الميم وفتح الهاء وكسر الواو المشددة وفتح المهملة اي
صفراوية وتمرتا وهما والمغالطة من الغلط وهو الخطا في الفعل واللفظ
والمراد به هنا ايقاع غيره في الغلط بما يشبه الصواب وليس صوابا ويقال لها
سفسطة وهي من سمية الشيء باسم حوله كما يوخذ مما يلي كاذبة يكذب فيها المتكلم
والسامع وان قارنت الواقع او بالمشهور اي بالقضايا المشهورة السابقة
وهمية اي واقعة في الوهم المتقدم بذلك المذكور من القضايا حكيم اي فلسفي
عالم بالحكمة الطبعية او الالهية سيمي سوفسطايا من السفسطة وهي الكابرة
حقايق الموجود ان وجعلها خيالات مرهمة سيمي مشاغبا من الشغب بالكسر وهو
بيقين الشر مماحرة من المراء وهو المجادلة الجهلة جمع جاهل وهو ان يغلط
احد الخصمين الاخر لو قال وهو ان يغلط خصمه او يعرب من الغرابة والغلط اي
في المغالطة هذه فرس اي هذه صورة فرس من المصادرة على المطلوب اي قصد الرجوع عنه
بتعريف القياس اي الاقتراني ومن غير اليقينيات للاستقراء الخ ويقوم اخراجه من التعريف
وما فيه وبعدهم التمثيل ايضا وما فيه لتركبه من المقدمات اليقينية وتقدم اثنا عشر اقسام
المشهورات والمسلمات وهما للجدل ومقبولة ومظنونة وهما للخطابة ومخيلات وهي الشعر
ومشبهات بغيرها وهي للمغالطة واما الاستقراء والتمثيل فهما ملحقان بالبرهان
حي الحكم والتعويل والله حسبنا ونعم الوكيل تم وكمل بحمد الله ليلة السبت واحد وعشرون خلت من ذي الحجة سنة الف ومايتين وثمانية وستين من الهجرة

تكتيم

الصلوة والسلام على افضل الصلوة واكمل ما جاء به سيد الانام عليه